

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والسبعون

اللجنة الأولى

الجلسة ٦

الأربعاء، ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد أغوستين سانتوس مارافر (إسبانيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

بنود جدول الأعمال من ٩٤ إلى ١١٠ (تابع)

مناقشة عامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي

التوصل إلى نتيجة ناجحة لمداولاتنا في الظروف الاستثنائية التي سنقوم فيها بعملنا خلال الأسابيع المقبلة. وكما فعلنا على مدى عدة سنوات مضت، سيقدم الائتلاف خلال دورة الجمعية العامة هذه مشروع قرار إلى اللجنة الأولى في إطار مجموعة الأسلحة النووية.

إن ائتلاف البرنامج الجديد هو تجمع مشترك بين الأقاليم أنشئ كرد فعل إزاء التهديد الذي يشكله للبشرية احتمال استمرار الدول الحائزة للأسلحة النووية في امتلاك هذه الأسلحة، واقتناعا منها بأن الطريقة الوحيدة للحماية من ذلك التهديد الوجودي هي القضاء التام على الأسلحة النووية وضمان عدم إنتاجها مرة أخرى البتة. ويظل تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه الهدف الرئيسي للائتلاف، وهو هدف ذو أهمية جوهرية إذ نحتفل بالذكرى الخامسة والسبعين للقصف النووي لهيروشيما وناغازاكي، الذي أظهر العواقب الإنسانية المدمرة لتلك الأسلحة.

ونحن ندرك أهمية الدبلوماسية المتعددة الأطراف في تحقيق ذلك الهدف. وإذ نضع نصب أعيننا أننا نحتفل بالذكرى الخامسة والسبعين

الرئيس (تكلم بالإسبانية): قبل أن أعطي الكلمة للأعضاء، أود أن أذكر جميع الوفود مرة أخرى بأن القائمة المتجددة للمتكلمين في إطار المناقشة العامة أُغلقت في الساعة ١٨/٠٠ من يوم الاثنين ١٢ تشرين الأول/أكتوبر. وأمل أن تكون جميع الوفود التي تعترزم أخذ الكلمة خلال المناقشة العامة قد تمكنت من التسجيل قبل الموعد النهائي.

السيدة ياكيس هواكوخا (المكسيك) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلّم باسم الدول الأعضاء في ائتلاف البرنامج الجديد، وهي أيرلندا والبرازيل وجنوب أفريقيا ومصر ونيوزيلندا وبلدي والمكسيك. ويود ائتلاف البرنامج الجديد، بادئ ذي بدء، أن يهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة اللجنة الأولى خلال هذه الدورة، وأود أن أؤكد لكم تعاون ائتلاف البرنامج الجديد التام معكم ودعمه الكامل لكم من أجل

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر

المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة مبسّرة

الرجاء إعادة التدوير



20-26769 (A)



المتزايد بشأن عدم مشروعية الأسلحة النووية، لا يزال هناك ما يقدر بنحو ١٥ ٠٠٠ سلاح نووي. ويساورنا قلق عميق إزاء أي اقتراح بالتحرك نحو التخلي عن التقييد بالوقف الاختياري للتجارب النووية، أو نحو تضاؤل التأييد لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ولا تزال هذه الأسلحة في صميم المذاهب الأمنية للدول الحائزة للأسلحة النووية وحلفائها. وتلك الحالة الراهنة، عوضاً عن تعزيز السلام والأمن الدوليين، تؤدي إلى إضعافهما، بسبب منها مفاقمة التوترات والنزاعات الدولية والتفريط بالرفاه الجماعي للدول والشعوب كافة. وينبغي لنا أن نتأمل بجدية في الكميات الهائلة من الموارد المكرسة لصيانة وتطوير وتحديث الترسانات النووية، وهي موارد يمكن استخدامها في السعي إلى تحقيق مستقبل أفضل، بما في ذلك على النحو المتوخى في أهداف التنمية المستدامة. ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة إذ نشهد كيف تواجه الدول خسائر في الأرواح ونقصاً في القدرات وهي تتصدى لجائحة فيروس كورونا.

ونظراً لمرور خمسة عقود على دخول معاهدة عدم الانتشار حيز النفاذ، فإن هذا التقدم البطيء في تنفيذ المادة السادسة من المعاهدة أمر غير مقبول، ولا يمكن قبول الوضع الراهن فيما يتعلق بنزع السلاح النووي. ويرى الائتلاف أن الوقت قد حان لتقي الدول بالتزاماتها أخيراً بإزالة الأسلحة النووية، تمشياً مع الالتزامات المنصوص عليها في معاهدة عدم الانتشار، ولحماية الأجيال المقبلة من الخطر الذي تشكله الأسلحة النووية. وهذه هي الطريقة الوحيدة للحفاظ على مصداقية المعاهدة.

ويشترك الائتلاف في التزام راسخ بمعاهدة عدم الانتشار. ومن الأهمية بمكان التذكير بأن أساس اعتماد معاهدة عدم الانتشار وتمديدتها إلى أجل غير مسمى هو الصفة الكبرى التي التزمت بموجبها الدول الحائزة للأسلحة النووية التزاماً قانونياً بالسعي إلى نزع السلاح النووي وتحقيقه، وبالمقابل التزمت الدول غير الحائزة للأسلحة النووية التزاماً قانونياً بالامتناع عن تطوير تلك الأسلحة. إن أي ادعاء بالحقوق في

لإنشاء الأمم المتحدة، فإننا نؤكد من جديد على القرار الأول للمنظمة (القرار ١ (د-١))، الذي دعا حتى في ذلك الحين إلى إزالة الأسلحة النووية من الترسانات الوطنية، ونعترف بالذكرى السنوية الخمسين لدخول معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حيز النفاذ، وهي حجر الزاوية في نزع السلاح النووي وعدم الانتشار.

وقد دعا الائتلاف منذ إنشائه إلى تنفيذ تدابير ملموسة وشفافة يعزز كل منها الآخر ويمكن التحقق منها ولا رجعة فيها لنزع السلاح النووي، كما دعا إلى الوفاء بالالتزامات والتعهدات المعلنة في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم خلال هذه الفترة، فإنه تقدم بعيد عن الكفاية. ويساورنا قلق عميق إزاء هذا التقدم البطيء، وإزاء الجهود التي تبذلها بعض الدول لتبريره استناداً إلى التحديات الأمنية الدولية القائمة أو الجديدة. وفي رأي ائتلاف البرنامج الجديد، فإن البيئة الأمنية العالمية ليست ذريعة للتقاعس عن العمل، بل إنها تجعل الحاجة ملحة إلى الاستعجال. وليست الظروف المواتية هي ما ينقصنا، بل الإرادة السياسية والتصميم.

وقد شهدنا ذلك النوع من الإرادة السياسية والتصميم في ٧ تموز/يوليه ٢٠١٧، حيث تم بنجاح إبرام واعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية، التي تعكس رغبة الأغلبية الساحقة للجمعية العامة في اتخاذ إجراءات عاجلة. وقد نبعت هذه الضرورة الملحة عن فهمنا المتعمق للمخاطر المتزايدة والعواقب الإنسانية الكارثية لتفجير الأسلحة النووية، بما في ذلك آثارها الجسدية الشديدة. وبالنظر إلى أن أي استعمال للأسلحة النووية يخالف مبادئ وقواعد القانون الدولي الإنساني، لأسباب منها استحالة حصر عواقبها داخل الحدود، فإن استمرار الاعتماد عليها في أي من المبادئ والمفاهيم الأمنية هو تصرف لا يمكن الدفاع عنه ويزيد من انتشارها. ونرحب بالتصديقات الأخيرة على المعاهدة، التي تشجعنا كثيراً، إذ إننا سنبلغ قريباً عتبة دخولها حيز النفاذ.

إن نزع السلاح النووي ضرورة أخلاقية ومعنوية، وهو كذلك التزام قانوني دولي. ومن المؤسف أنه على الرغم من توافق الآراء الدولي

الدول الحائزة للأسلحة النووية بحد ذاتها، بل وكذلك بينها وبين الدول غير الحائزة لتلك الأسلحة.

وإذ نلاحظ مع الأسف الاضطراب إلى إرجاء مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٢٠ بسبب جائحة كوفيد-١٩، فإننا نؤكد أهمية عقد مؤتمر استعراض بناء وشامل ونجاح يتيح للدول الأطراف فرصة لإجراء استعراض وتقييم شاملين للوضع الحالي للمعاهدة. وسيتعين على الدول الأطراف أن تتصدى للتحديات التي تواجهها الآن معاهدة عدم الانتشار، وأن ترسم طريقاً للمضي قدماً معاً، بناء على التنفيذ الكامل للالتزامات والتعهدات السابقة. وقد حان الوقت لكي يترجم المجتمع الدولي الأقوال إلى إجراءات ملموسة تدعمها معايير وجدول زمنية واضحة ومتفق عليها. ومع مراعاة المسؤولية الخاصة التي تقع على عاتق الدول الحائزة للأسلحة النووية، يدعوها الائتلاف إلى الاتفاق على طريق للمضي قدماً نحو التنفيذ الكامل للمادة السادسة، والتعهد بصورة قاطعة بتحقيق القضاء التام على الأسلحة النووية.

إن تنفيذ المادة السادسة من المعاهدة التزام قانوني ملزم لجميع الدول الأطراف فيها. وقد رحب الائتلاف باعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية، التي هي تدبير قانوني فعال يسهم في تنفيذ المادة السادسة. بيد أن الحاجة لا تزال تدعو إلى اتخاذ تدابير إضافية من أجل تنفيذها بالكامل. ويجب أن نتمسك بمعاهدة عدم الانتشار ونحافظ عليها، وأفضل طريقة لحمايتها هي تنفيذها.

ونظراً لمضي ٥٠ عاماً على دخول معاهدة عدم الانتشار حيز النفاذ، فإن الوضع الراهن فيما يتعلق بنزع السلاح النووي غير مقبول. ويرى الائتلاف أن الوقت قد حان لتقي الدول بالتزاماتها أخيراً بإزالة الأسلحة النووية، تمثيلاً مع الالتزامات المنصوص عليها في معاهدة عدم الانتشار، من أجل حماية الأجيال المقبلة من الخطر الناجم عن وجود الأسلحة النووية. وهذا هو السبيل الوحيد للحفاظ على سلامة واستدامة نظام نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، وهو هدف يجب أن تسترشد به جميع الجهود في المستقبل. ويحث الائتلاف جميع الدول

حيازة الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى يتعارض مع موضوع وغرض معاهدة عدم الانتشار، ويهدد بتقويض مصداقيتها وفعاليتها.

وقد أتاحت خطة العمل المتفق عليها خلال مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ فرصة سانحة لإعادة مساعي تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية إلى مسارها. وأكدت الدول الحائزة للأسلحة النووية من جديد التزامها القاطع الذي أعلنته خلال مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٠ بتحقيق الإزالة التامة لترساناتها النووية، بما يؤدي إلى نزع السلاح النووي، والتزمت بالتعجيل بإحراز التقدم في ذلك الصدد. وقد أكدت خطة العمل من جديد القرارات المتخذة في عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠، بما في ذلك الخطوات العملية الـ ١٣ للنهوض بتنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار.

ويؤكد ائتلاف البرنامج الجديد المساهمة الكبيرة للمناطق الخالية من الأسلحة النووية في جهود نزع السلاح النووي وفي تحقيق هدف عالم خال من الأسلحة النووية. ويشجع الدول الحائزة للأسلحة النووية على أن تتخذ جميع التدابير اللازمة لبدء نفاذ بروتوكولات معاهدات المناطق الخالية من الأسلحة النووية، وأن تستعرض، بغية سحبها، أي تحفظات أو إعلانات تفسيرية بخصوص المعاهدات وبروتوكولاتها تتعارض مع هدف تلك المعاهدات ومقاصدها. وفي هذا الصدد، يؤكد الائتلاف أيضاً أهمية تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط في أقرب وقت ممكن، مع الإشادة بنجاح الأمين العام في تنظيم الدورة الأولى لمؤتمر إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، استناداً إلى ترتيبات توصلت إليها دول المنطقة بحرية، وفقاً لمقرر الجمعية العامة ٥٤٦/٧٣.

ويدعو الائتلاف مرة أخرى الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى تنفيذ التزاماتها بنزع السلاح النووي - النوعية منها والكمية على حد سواء - ويتطلع إلى قيامها بذلك على نحو يمكن الدول الأطراف من رصد التقدم المحرز بصورة منتظمة، بسبل منها استخدام صيغة إبلاغ تفصيلية موحدة. وسيعزز ذلك الثقة والاطمئنان، ليس فقط فيما بين

وفي ذلك السياق، تواصل الولايات المتحدة، أكبر حائز للأسلحة النووية على الصعيد العالمي، تحديث ترسانتها الهائلة. وقد أنفقت الولايات المتحدة ٣٦ مليار دولار على ترسانتها النووية في عام ٢٠١٩ وحده، وأكدت أنها نشرت أحدث طراز لرأس من الرؤوس الحربية منخفضة القوة. وهي تستخدم تلك الترسانة لتهديد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، وتخفيض على نحو غير مسؤول عتبة استخدام الأسلحة النووية. وعلاوة على ذلك، فإن انسحابها من معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى وخطة العمل الشاملة المشتركة، وانصرافها على ما يبدو عن تمديد معاهدة ستارت الجديدة، تسببا في إلحاق أضرار جسيمة بالجهود الدولية في مجال عدم الانتشار ونزع السلاح النووي.

وبدعم من الولايات المتحدة، يهدد النظام الإسرائيلي دولا أخرى في منطقة الشرق الأوسط بالإبادة النووية. وذلك النظام هو العقبة الإقليمية الوحيدة أمام إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وهو ما اقترحته إيران للمرة الأولى في عام ١٩٧٤. ويجب على المجتمع الدولي أن يغتنم كل فرصة ممكنة لإجبار إسرائيل على الانضمام فوراً إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها طرفاً غير حائز للأسلحة النووية، من دون أي شروط مسبقة، ووضع جميع منشآت النووية تحت الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وينبغي لي أيضاً أن أشدد على تهديد ناشئ آخر في منطقتنا، وهو تنفيذ المملكة العربية السعودية غير المكتمل لاتفاقها الشامل للضمانات. ويجب على المملكة العربية السعودية أن تلغي بروتوكول الكميات الصغيرة الحالي، كما طلبت أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية عدة مرات. ومن شأن عدم تنفيذ ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن يمكن المملكة العربية السعودية من إخفاء بعض الأنشطة الذرية دون الخضوع لعمليات التفتيش التي تقوم بها الوكالة. غير أن التقارير أفادت بأن واشنطن أعطت الضوء الأخضر لسبع شركات أمريكية للتعاون مع الرياض للقيام بأعمال تحضيرية تتعلق بالطاقة الذرية تحسباً لأي صفقة يتم عقدها بهذا الخصوص، دون إبرام أي اتفاق مسبق لإنفاذ معايير عدم الانتشار.

على اغتنام الفرصة التي توفرها اللجنة الأولى من أجل النهوض بنزع السلاح النووي.

السيد تخت روانجي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية)

أود أن أعرب عن أحر التهاني لكم، سيدي، على انتخابكم رئيساً للجنة الأولى. يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/75/PV.2).

لقد تغيرت طبيعة التهديدات التي يتعرض لها الأمن الدولي تغيراً كبيراً خلال العقد الماضي. فنتيجة لما تسببه النزاعات التي طال أمدها من معاناة إنسانية واسعة النطاق، يستمر للأسف تدهور البيئة الأمنية الدولية. ونحن نشهد ظهور حالات استخدام القوة والتهديد باستخدامها في أجزاء مختلفة من العالم. كما أن الإنفاق العسكري والتنافس على التسلح في ازدياد، وقد عادت توترات الحرب الباردة إلى الظهور في عالم بات أكثر تعقيداً. وإلى جانب التهديد المستمر لأسلحة الدمار الشامل والسياسات الهجومية لبعض الدول، تبرز تهديدات جديدة، منها إمكانية تسليح الذكاء الاصطناعي والفضاء الإلكتروني والفضاء الخارجي. وفي بيئة اليوم المتعددة الأقطاب، نشهد تآكل آليات الحوار بين القوى العظمى، التي كانت تساعد ذات يوم على نزع فتيل التوترات.

ويواجه نزع السلاح النووي بعض العوائق، مثل سباق جديد لتحديث الأسلحة النووية، وانعدام الإرادة السياسية اللازمة من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية لنبد خيار الأسلحة النووية. ويظل في ترسانات الدول المسلحة نووياً أكثر من ١٤ ٠٠٠ سلاح نووي، يكلف تحديثها وصيانتها ونشرها ١٠٠ بليون دولار سنوياً، وستتربط على استخدامها المحتمل عواقب كارثية على البشرية وعلى كوكب الأرض. وبعد مرور خمسين عاماً على بدء نفاذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وعلى عكس الالتزام الواضح للدول الحائزة للأسلحة النووية فيما يتعلق بنزع السلاح النووي، لا يزال ذلك التعهد الاسمي ينتظر التنفيذ. وعشية المؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، ينبغي أن نضع في اعتبارنا أن التمسك بسلامة ومصداقية معاهدة عدم الانتشار يتوقف على التنفيذ الكامل لجميع الالتزامات الواردة فيها، لا سيما فيما يتعلق بنزع السلاح النووي.

الدول، على أساس توافق الآراء ومراعاة شواغل ومصالح جميع الدول على النحو الواجب، سعياً لمنع عسكرة الفضاء الخارجي وتسليحه.

وتدعو إيران بقوة إلى الحفاظ على الفضاء الإلكتروني كساحة سلمية حصراً. ولحسن الحظ فإن إنشاء الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي كان خياراً موفقاً، ونأمل في أن يسمح تمديد ولاية الفريق بمواصلة العمل غير المكتمل لفريق الخبراء الحكوميين المعني بالارتقاء بسلوك الدول المسؤول في الفضاء الإلكتروني في سياق الأمن الدولي.

وتؤكد إيران من جديد الحق السيادي المتأصل لأي دولة في اقتناء الأسلحة التقليدية وتصنيعها واستيرادها والاحتفاظ بها لأغراض الدفاع عن النفس والاحتياجات الأمنية المشروعة. وقد قامت إيران، في ذلك السياق واستناداً إلى القانون الدولي، بتطوير قدرتها الصاروخية الدفاعية المحلية لردع أي تهديدات لبلدنا. بيد أنه يساورنا قلق عميق إزاء استمرار تدفق الأسلحة التقليدية الهجومية المتطورة إلى داخل المنطقة المضطربة في الشرق الأوسط، بما في ذلك منطقة الخليج الفارسي. وفي ذلك السياق، فإن الولايات المتحدة أكبر مصدر للأسلحة في العالم إلى المنطقة، وقد أصبحت المملكة العربية السعودية أكبر مستورد للأسلحة في العالم خلال السنوات الخمس الماضية، بزيادة قدرها ١٩٢ في المائة مقارنة بالفترة من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١٣. وكذلك ارتفعت واردات إسرائيل من الأسلحة في الفترة نفسها بنسبة ٣٥٤ في المائة.

وأخيراً وليس آخراً، تؤكد إيران حق جميع الدول في التمتع بالتطبيقات السلمية للتكنولوجيا ذات الصلة، وهو حق مكرس في صكوك نزع السلاح. وينبغي لنا أيضاً أن نراعي مبدأ التمثيل الجغرافي العادل في اختيار الخبراء لأي فريق من الخبراء الحكوميين أو برنامج من برامج الزمالات.

وفي الختام، ستقدم إيران، بصفتها واضعة المسودة الأولى، مشروع قرار بشأن القذائف، ويحدوها الأمل في أن يعتمد بدون تصويت.

وترى إيران أنه بعد مرور ٧٥ عاماً على استخدام الولايات المتحدة للأسلحة النووية لأول مرة في العالم، ليس لدينا ما يضمن عدم استخدام هذه الأسلحة مرة أخرى. ولذلك ينبغي للجمعية العامة أن تعتمد قاعدة ملزمة تؤكد أن الحرب النووية لا يمكن كسبها، ويجب ألا تخاض أبداً. وينبغي أن يتبع ذلك اتخاذ تدابير ملموسة لكي تقوم الدول الحائزة للأسلحة النووية بنزع السلاح النووي المحدد زمنياً. وعلاوة على ذلك، وإلى أن يتحقق ذلك الهدف، لا بد من تزويد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بضمانات أمن سلبية، وبدء المفاوضات في إطار مؤتمر نزع السلاح بشأن اتفاقية شاملة تنص على حظر التام للأسلحة النووية.

وتدين إيران استخدام الأسلحة الكيميائية من قبل أي كان، في أي وقت وتحت أي ظرف من الظروف. ونولي أهمية كبرى للتنفيذ الكامل لاتفاقية الأسلحة الكيميائية، ونحث الولايات المتحدة، بوصفها المالكة الوحيدة للأسلحة الكيميائية، على الامتنثال لالتزاماتها بتدمير ترسانتها الكيميائية وسحب تحفظها على بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ بدون مزيد من التأخير. كما أن النهج المسيس الذي يتبعه بعض أعضاء منظمة حظر الأسلحة الكيميائية مثير للقلق أيضاً.

ويساورنا قلق عميق إزاء البرامج السرية للأسلحة البيولوجية التي تتفادها بعض البلدان. وتواصل إيران دعمها القوي للتمسك بسلطة اتفاقية الأسلحة البيولوجية وتنفيذها الكامل والفعال وغير التمييزي. وفي حين يتعارض استخدام الأسلحة البيولوجية مع موضوع الاتفاقية وغرضها، فإن الاتفاقية، للأسف، لا تحظرها صراحة. ويشكل ذلك في الواقع ثغرة قانونية رئيسية وخلافاً ينبغي تصحيحه.

ونشعر بالجزع إزاء المحاولات التي بذلتها الولايات المتحدة مؤخراً لإنشاء قوة فضائية تشكل الفرع السادس لقواتها المسلحة، وهو إجراء يتسبب في سباق تسلح ويؤدي إلى اشتداد انعدام الأمن في الفضاء الخارجي. ويجب إيقاف تلك المحاولات. وتؤيد إيران جميع الجهود الدولية المبذولة ضمن الهيئات المختصة في الأمم المتحدة، بما فيها مؤتمر نزع السلاح، بمشاركة متساوية ومفتوحة وشفافة من جميع

ممتثلة للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأهمية تحقيق المزيد من الاستفادة في تبادل المعارف والتقنيات النووية بين البلدان الصناعية والنامية على حد سواء.

ومن هذا المنطلق نؤكد على أهمية تنفيذ قرار مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٩٥ بشأن إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، وهو قرار كان جزءاً لا يتجزأ من صفقة التمديد اللانهائي للمعاهدة. ونشدد هنا على أن منطقة الخليج العربي على وجه الخصوص، أضحت في حاجة ماسة أكثر من أي وقت مضى لتفعيل إجراءات تنفيذ المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل، نظراً إلى أهميتها الاستراتيجية على الصعيد العالمي. وفي هذا السياق، تشاطر مملكة البحرين الوكالة الدولية للطاقة الذرية قلقها بسبب تجاوز الجمهورية الإسلامية الإيرانية حدود مخزون اليورانيوم المخصص المسموح لها بامتلاكه بموجب الاتفاق النووي الموقع بين مجموعة ٥+١ وإيران في عام ٢٠١٥. وتدعو إيران إلى التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشفافية تامة، وإخضاع كافة منشآتها وأنشطتها النووية لرقابة الوكالة، والوفاء بالتزاماتها للوكالة بتطبيق ضمانات الأمن والأمان النوويين، الأمر الذي من شأنه أن يسهم في طمأننة الدول العربية الواقعة على الضفة الأخرى من الخليج العربي. كما نرحب بالدورة الأولى للمؤتمر المعني بالتفاوض على نص معاهدة ملزمة بهدف إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، الذي عقده الأمم المتحدة برئاسة المملكة الأردنية الهاشمية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، معربين عن تطلعنا للمشاركة في الدورة الثانية من المؤتمر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١ برئاسة دولة الكويت، كما نتطلع للمشاركة في المؤتمر العاشر لاستعراض معاهدة عدم الانتشار، والتوصل إلى وثيقة ختامية تعكس تطلعات جميع الدول الأطراف.

السيد الرئيس،

إن تعدد وتعدد النزاعات في مختلف مناطق العالم يزيدان من احتمال وصول الجماعات الإرهابية إلى مختلف أنواع الأسلحة، والتي

السيد الرويعي (البحرين): شكرا سيدي الرئيس. أود في البداية أن أتقدم إليكم بخالص التهئة لانتخابكم رئيسا لأعمال اللجنة الأولى للدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة. ونحن واثقون من نجاحكم في أداء مهامكم على أكمل وجه، ولذلك لما تتمتعون به من قدرات وخبرات متميزة ستسهم في تسيير وإنجاح أعمال اللجنة. ويؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية مصر العربية باسم المجموعة العربية.

تؤكد مملكة البحرين على الدور المحوري الذي تضطلع به الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة في شؤون نزع السلاح بغية تحقيق الاستقرار العالمي في ظل التحديات التي يمر بها العديد من مناطق العالم. وتؤمن مملكة البحرين إيماناً راسخاً بأن إرساء دعائم الأمن والاستقرار في العالم لا يمكن أن يتحقق في وجود الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، التي تهدد السلم والأمن الدوليين، وفي ظل استمرار تسليح بعض الدول للجماعات الإرهابية بشتى أنواع الأسلحة، في انتهاك صارخ للقانون الدولي، وخدمة لأجنداتها السياسية الضيقة.

وتؤكد مملكة البحرين على موقفها الداعي للتخلي عن السلاح النووي باعتبار ذلك السبيل الوحيد للتأكد من عدم استخدام هذه الأسلحة من قبل أي طرف كان، كما تؤكد المملكة على أهمية جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، وخاصة الأسلحة النووية، وإخضاع جميع المنشآت النووية في المنطقة لرقابة وضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتدعو جميع الدول إلى الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع برامجها ومنشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتجدد مملكة البحرين دعوتها للمجتمع الدولي إلى الاعتراف بضرورة اعتماد استراتيجية عالمية موحدة للحد من انتشار الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل من خلال آلية فعالة لنزع هذه الأسلحة عالمياً وإقليمياً، لا سيما في منطقة الشرق الأوسط، مع التأكيد في ذات السياق على حق الدول غير القابل للتصرف في الاستفادة من المجالات المتعددة السلمية لتطبيقات الطاقة النووية، طالما كانت

الجديدة آخذة في الظهور والصراعات القديمة تتجدد. ويجري تقويض الاتفاقات الرئيسية لتحديد الأسلحة، وقد اختلت معايير عدم الانتشار العالمية، ويجري سباق تسلح نوعي وكمي، كما تسبب التكنولوجيا الجديدة توسيع نطاق الحروب. ويتعرض السلام والأمن الدوليان لخطر داهم بسبب المنافسة الاستراتيجية بين الدول الكبرى، وسعي بعض الدول إلى الهيمنة العسكرية، واستخدام القوة والتدخل بشكل انفرادي.

وفي منطقتنا، تشكل السياسات العدوانية والموقف العسكري لأكبر دولة في جنوب آسيا، التي يحكمها الآن نظام فاشي جديد، تهديدا مباشرا ومتغلغلا للسلام والأمن الدوليين. ففي فبراير ٢٠١٩، ارتكبت الهند عملا عدوانيا صارخا ضد باكستان بتوغلها الجوي غير المثمر. وفي مناقشات لاحقة، فقدت طائرتين من طائراتها. وكبادرة حسن نية، أعاد رئيس وزراء باكستان الطيار الهندي الأسير إلى وطنه. وللأسف، فُسر ذلك على أنه علامة ضعف، ولم يزدد موقف الهند إلا عدوانية. وفي ٥ أغسطس ٢٠١٩، اتخذت الهند تدابير أحادية الجانب لتغيير وضع ولاية جامو وكشمير المتنازع عليها، ونشرت فيها ٢٠٠ ٠٠٠ جندي إضافي، ليصل حجم جيشها المحتل إلى ٩٠٠ ٠٠٠ فرد. وقد فرضت الهند منذ ذلك الحين حصارا عسكريا على جامو وكشمير المحتلة بهدف ضم ذلك الإقليم المحتل وتغيير تركيبته السكانية عن طريق الهجرة غير الشرعية، وحرمان شعبه من حقه في تقرير المصير على النحو المنصوص عليه والذي تم إقراره في قرارات مجلس الأمن. وسُجن جميع القادة السياسيين، واختطف ١٣ ٠٠٠ شاب وعُذب كثير منهم، وقُمعت الاحتجاجات السلمية بعنف، وفُرضت عقوبات جماعية بدمير قرى وأحياء برمتها، بينما قُتل مئات الشباب الكشميريين الأبرياء في عمليات قتل خارج نطاق القضاء.

وعلى طول خط السيطرة في جامو وكشمير، تواصل القوات الهندية استخدام نيران المدفعية والأسلحة الصغيرة كل يوم، مستهدفة المدنيين الأبرياء على جانبا. ووقع أكثر من حادث ٣ ٠٠٠ انتهاك لوقف إطلاق النار في عام ٢٠١٩، كما شهد هذا العام حتى الآن أكثر من ٢ ٤٠٠ حادث من نفس النوع. وتقتزن هذه الاستقراعات

تتضمن أسلحة الدمار الشامل، مما يشكل تهديدا للأمن والسلم الدوليين. وعلى الرغم من التطورات التي جرت في السنوات الأخيرة للحد من هذه التهديدات، لا تزال هناك حاجة لاتخاذ المزيد من الإجراءات للحد من هذه المخاطر. ولا يفوتنا أن نشير في هذا الصدد إلى أهمية التصدي لاستغلال الجماعات الإرهابية للتطورات في مجال المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية، الذي يهدد أمن وسلامة المنشآت الحيوية، ويلحق الضرر بمصالح الحكومات والشعوب.

سيدي الرئيس،

نعيد التأكيد على أن الفضاء الخارجي ملكية مشتركة ينبغي عدم استغلالها فيما يهدد الأمن والسلم الدوليين. وفي هذا الصدد نجدد ضرورة الالتزام بالاتفاقيات القانونية الدولية ذات الصلة، التي تضع الركائز من أجل منع تسليح الفضاء الخارجي وضمان بقاء استخدامه في الأغراض السلمية. وختاما، نعرب عن كامل التزامنا بالتعاون والعمل معكم ومع باقي الدول الأعضاء بهدف تحقيق التقدم في جميع المسائل المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي.

وشكرا سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أدعو اللجنة الآن إلى مشاهدة بيان

مسجل سلفا أدلى به ممثل الهند.

عرض بيان مسجل سلفا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئكم، سيدي

الرئيس، وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم.

تؤيد باكستان البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة

بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/73/PV.2).

إننا نجتمع في لحظة أزمة تطال الصحة والاقتصاد والأمن. وكان ينبغي لأزمة عالمية أن تدفع البشرية إلى لَم الصفوف. ولكن عوضا عن ذلك، كشف الوباء عن جميع خطوط الصدع، وأبرز التهديدات القائمة والناشئة التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان. فالخصومات

وستتخذ باكستان جميع التدابير اللازمة لكفالة أمنها والحفاظ على منظومة ردع كاملة. ولا يمكن تحقيق السلام والاستقرار في جنوب آسيا إلا من خلال حل المنازعات بين باكستان والهند أولاً، ولا سيما القضية الأساسية لجامو وكشمير؛ وثانياً، الحفاظ على التوازن بين القوات التقليدية للجانبين؛ وثالثاً، اتخاذ تدابير متبادلة لضبط النفس فيما يتعلق بالأسلحة النووية والصاروخية. ولا يزال اقتراح باكستان مطروحاً بشأن إقامة نظام استراتيجي لضبط النفس في جنوب آسيا، استناداً إلى تلك العناصر المتشابهة.

ولا تزال باكستان ملتزمة بهدف تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. ويجب السعي إلى نزع السلاح النووي بطريقة شاملة وكلية. وتحقيقاً لتلك الغاية، من الضروري الاعتراف بالدوافع الرئيسية التي تحدد الدول إلى امتلاك الأسلحة النووية، ومن ثم التصدي لها. ويمكن تعزيز نظام أمني دولي منصف وغير تمييزي من خلال معالجة الشواغل الأمنية لجميع الدول، والحد من مخزونات الأسلحة التقليدية، وتعزيز نظام عدم الانتشار عن طريق العمل على التوصل إلى ترتيبات غير تمييزية، وتوسيع نطاق ضمانات الأمن السلبية لتشمل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وستعمم على اللجنة مشاريع القرارات الأربعة التي وضعتها باكستان لتعزيز هذه الأهداف، ثم تقدم بعد ذلك.

وتكرر باكستان دعوتها من أجل التوصل إلى توافق جديد في الآراء بشأن نزع السلاح، توافق آراء يقوم على الإنصاف ويهدف إلى تعزيز الأمن المتساوي لجميع الدول.

السيدة بوبي (غانا) (تكلمت بالإنكليزية) ينضم بلدي إلى المتكلمين السابقين في تقديم أحر تهانيه لكم، سيدي، وإلى أعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم. ونحن واقفون من قيادتكم القديرة، ونؤكد لكم دعمنا الكامل لكم وتعاوننا التام معكم.

وتؤيد غانا البيانين اللذين أدلى بهما كل من ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز، وممثل الكاميرون باسم مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/C.1/75/PV.2)، وتود أن تدلي بالملاحظات التالية بصفقتها الوطنية.

العسكرية اليومية بتهديدات متكررة بالعدوان من جانب القادة السياسيين والعسكريين في الهند. وقد ردت باكستان على هذه الاستفزازات والتهديدات بضبط النفس، ولكن كما أثبتنا في شباط/فبراير ٢٠١٩، سترد باكستان بحزم وبكامل قوتها على أي عدوان هندي.

ويقترن موقف الهند العدواني وأعمالها بواحد من أكبر برامج الاقتناء والتطوير العسكريين في العالم، حيث أنفق أكثر من ٧٠ بليون دولار في العام الماضي وحده على الأسلحة التقليدية وغير التقليدية الجديدة، البرية والبحرية والجوية والفضائية. وأدخلت الهند السلاح النووي إلى المحيط الهندي، ونشرت القذائف المضادة للقذائف التسيارية، وطورت واختبرت أسلحة مضادة للسواحل تولد الحطام، وهي تواصل زيادة مدى جميع أنواع نظم ومنصات الإيصال وتطورها وتنوعها. وما تسميه الهند بسياسة عدم المبادرة باستخدام السلاح النووي هي سياسة تغتفر إلى المصادقية. وقد ألقى وزير الدفاع الهندي نفسه بظلال من الشك على تلك السياسة عندما هدد العام الماضي بشن هجوم نووي وقائي على باكستان. وقد وضعت الهند موضع التنفيذ مذهبها العسكري المتمثل في شن الهجمات المباغلة على باكستان، ونشرت عدة ألوية من القوة الضاربة بالقرب من الحدود. وصرحت بخطط لحصار بحري، وأعلنت عزمها على خوض حرب محدودة ضد باكستان في ظل ما سمته التهديد النووي.

ومنذ تسلم حكومة السيد مودي التابعة لحزب بهاراتيا جانانا الهندوسي المتطرف زمام الحكم في عام ٢٠١٤، رفضت الهند الدخول في أي حوار مع باكستان سواء بشأن حل النزاعات أو تحديد الأسلحة وتجنب الحرب. ومما يثير القلق أن الدول التي تزود الهند بأحدث الأسلحة تغذي ميولها العدوانية ونزعها العدائية العسكرية وادعاءها مركز القوة العظمى، إما لتحقيق الربح أو لخدمة أهدافها الاستراتيجية في آسيا. ومما لا شك فيه أن تلك الدول على علم بأن ٧٠ في المائة من القدرات العسكرية للهند مستنفرة ضد باكستان. والنتيجة النهائية لكل ذلك هي تفاقم التوترات والمنافسة العسكرية في المنطقة واشتداد التهديد لباكستان وللسلام والأمن في جنوب آسيا والمحيط الهندي وما وراءهما.

النوعية لعام ٢٠٢٠ فرصة للدول الأطراف لإجراء مزيد من المشاورات بغية تحديد المقترحات التي قد تؤدي إلى اعتماد وثيقة ختامية شاملة ومتوازنة بتوافق الآراء في عام ٢٠٢١. ونحن ملتزمون بتحقيق نتيجة مجدية، لا سيما في إطار دعامة نزع السلاح النووي للمعاهدة. وستكون الوثيقة الختامية المتوازنة هدية ملائمة يرثها المجتمع العالمي بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لدخول المعاهدة حيز النفاذ، والذكرى السنوية الخامسة والعشرين لتمديدتها إلى أجل غير مسمى. وفي ذلك الصدد، نحث الدول الحائزة للأسلحة النووية على اتخاذ التدابير العملية التي تمس الحاجة إليها للحد من المخاطر، والامتثال لالتزاماتها المتعلقة بتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار.

إن احتمال سوء التقدير والاستخدام المتعمد أو العرضي للأسلحة النووية احتمال وارد. وسيكون لتفجير سلاح نووي واحد عواقب إنسانية وبيئية لا تطاق، وسيفتح أبواب الجحيم على الأرض. والضمان الوحيد لتجنب الدمار الهائل الذي تسببه هذه الأسلحة هو القضاء عليها تماما. ولحسن الحظ فقد تم شق طريق قانوني سديد نحو القضاء على الأسلحة النووية باعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية في عام ٢٠١٧. وكانت غانا من أوائل البلدان التي وقعت على تلك المعاهدة التاريخية عندما فتح باب التوقيع عليها، ونحن بصدد التصديق عليها. ويشجعنا عدد ما سُجل من توقيعات وتصديقات على المعاهدة حتى الآن، ونأمل أن تدخل المعاهدة حيز النفاذ عاجلا وليس آجلا، مع انضمام المزيد من الدول إليها.

ومن دواعي القلق أن جزءا حيويا آخر من هيكل نزع السلاح النووي، وهو معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، لا تزال في حالة من الفراغ القانوني بعد مضي أكثر من عقدين على اعتمادها، في حين يبدو أن نظام التحقق التابع لها يعمل بصورة كاملة. ولا يمكن الاستمرار في الوضع الراهن لفترة طويلة، ولذلك فإننا نحتاج بصورة عاجلة إلى أن تصدق الدول الثماني المتبقية في المرفق ٢ على المعاهدة من دون مزيد من التأخير، حتى يتسنى دخولها حيز النفاذ.

إن الحالة الاستثنائية الناجمة عن وباء فيروس كورونا (كوفيد-١٩) هي تذكير صارخ بحقيقة ضعفنا كمجتمع عالمي وبالحاجة إلى تعزيز التعاون المتعدد الأطراف والدولي للتصدي لتحديات الأمن البشري والاستقرار الدولي. ومن شبه المستحيل تحقيق السلام دون اعتماد نهج تعاونية لمعالجة المشاكل المشتركة.

ولأسف، فبالإضافة إلى الأزمة الصحية العالمية التي لم يسبق لها مثيل، والتي ترتبت عليها عواقب اقتصادية واجتماعية وخيمة في عالمنا، فإن البيئة الأمنية الدولية مثقلة بالنزاعات الطويلة الأمد، والتهديد الوجودي الذي تشكله الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، والتهديدات الإرهابية، والجريمة المنظمة عبر الوطنية، والتحديات في الفضاء الإلكتروني والفضاء الخارجي.

ومما يثير القلق بنفس القدر محاولات بعض الدول إدخال مفاهيم جديدة لسباق التسلح، وإعادة تفسير التزاماتها بنزع السلاح وعدم الانتشار، وفتح مجالات جديدة للحرب في الفضاء الإلكتروني والفضاء الخارجي. وتتعارض هذه الخطط مع تطلعات المجتمع الدولي وجهوده الطويلة الأمد من أجل القضاء التام على أسلحة الدمار الشامل وتحقيق الأمن الجماعي وبناء عالم أفضل للجميع.

وإزاء تلك الخلفية من الحقائق المثيرة للارتياح، تؤكد غانا من جديد التزامها بتعددية الأطراف وبالتمسك بالهيكل الدولي لتحديد الأسلحة الذي تم إنشاؤه بشق الأنفس، وكذلك صكوك نزع السلاح وعدم الانتشار. ونحن نؤمن بأن الدبلوماسية المتعددة الأطراف لا تزال الطريقة الأشمل والأكثر استدامة لمعالجة قضايا نزع السلاح وعدم الانتشار العالمية، ولمنع نشوب النزاعات وتحقيق عالم أكثر أمنا ومستقبل يسوده الاطمئنان.

وتولي غانا أهمية كبيرة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها حجر الزاوية في النظام العالمي لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار، وتظل ملتزمة بتنفيذ متوازن للالتزامات المترتبة على الدعائم الثلاث لنزع السلاح بموجب المعاهدة، والاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية. وقد أتاح تأجيل مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة

جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، والصك الدولي للتعقب التابع له، ومعاهدة الاتجار بالأسلحة، ومعاهدة حظر الألغام المضادة للأفراد، واتفاقية الذخائر العنقودية، والاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، في الجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى منع الاقتناء غير المشروع للأسلحة التقليدية وانتشارها وإساءة استخدامها.

وقد أقر المؤتمر الثالث لاستعراض برنامج العمل للمرة الأولى بضرورة معالجة مسائل الذخيرة والآثار الجنسانية غير المتناسبة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وتظل ملتزمين بالمناقشات الجوهرية التي يجريها فريق الخبراء الحكوميين بشأن المشاكل الناشئة عن تراكم مخزونات الذخيرة التقليدية الفائضة، سعياً لإيجاد سبل مبتكرة لمعالجة المشاكل الناشئة عن التراكم المفرط للذخيرة التقليدية.

إن عمليات نقل الأسلحة غير المنظمة تنظيمياً جيداً، بما في ذلك تحويل وجهاتها، تتيح نشوب النزاعات والعنف المسلح في جميع أنحاء العالم وتُسرع وتثيرتها. وتدعو البلدان التي تصنع الأسلحة وتصدرها إلى احترام نظام شهادات المراقبة والإعفاء لواردات الأسلحة إلى غرب أفريقيا، الذي أنشأته اتفاقية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وغيرها من المواد ذات الصلة، بغية الحد من عمليات تحويل وجهات الأسلحة ونقلها بصورة غير مشروعة. ونعرب مرة أخرى عن ارتياحنا لرؤية القرار السنوي الذي قدمته الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بعنوان "تقديم المساعدة إلى الدول من أجل كبح الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وجمعها"، وهو قرار اعتمد بتوافق الآراء.

وتتشجع غانا بالعملية التشاورية الشاملة التي بدأتها أيرلندا لوضع إعلان سياسي لمعالجة العواقب الإنسانية لاستخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان. وتدعو جميع أصحاب المصلحة إلى إظهار الإرادة السياسية الحقيقية بخصوص هذه التدابير المبتكرة لحماية المدنيين والأعيان المدنية في النزاعات المسلحة، امتثالاً للقانون الدولي الإنساني.

وتظل المناطق الخالية من الأسلحة النووية التي أنشئت في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك تلك المنشأة بموجب معاهدة بلبندابا، آلية هامة في نظام نزع السلاح وعدم الانتشار. وفي ذلك الصدد، نود أن نحث جميع أصحاب المصلحة على مواصلة مشاركتهم في الجهود الرامية إلى إنشاء منطقة من هذا القبيل في الشرق الأوسط، تمشياً مع نتائج مؤتمري استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعامي ١٩٩٥ و ٢٠١٥.

وتعتبر غانا أن خطة الأمين العام لنزع السلاح، التي تركز على نزع السلاح لإنقاذ البشرية، نزع السلاح الذي ينقذ الأرواح، نزع السلاح لفائدة الأجيال المقبلة، تشكل نهجا مهما لإعادة وضع مسائل تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار في صميم الأمم المتحدة، وحماية البشرية والأجيال المقبلة من ويلات أسلحة الدمار الشامل وغيرها من الأسلحة الاستراتيجية. والدعم الدولي لتنفيذ العناصر الحاسمة المبينة في الخطة أمر حاسم وينبغي تشجيعه.

ويجب أن تتوفر لدينا الدوافع، كدول أعضاء، لاستعادة الحوار المتعدد الأطراف وإعادة بناء الثقة التي لا تزال تفتقر إليها آلية نزع السلاح، بما في ذلك اللجنة الأولى ومؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح. ومن شأن الشلل التام لتلك المنصات المهمة وغيرها من آليات تحديد الأسلحة أن يعيق تحقيق التطلع العالمي إلى القضاء على الأسلحة النووية ونزع السلاح العام والكامل لصالح الأجيال الحالية والمقبلة. ولذلك يجب ألا نسمح للاستقطاب السياسي والعقبات الإجرائية والمصالح القصيرة النظر بأن تطغى على المكاسب المتعددة الأطراف التي حققتها آلية نزع السلاح.

ويظل القلق يساور غانا إزاء ما ينجم عن انتشار الأسلحة التقليدية وحيازتها المفرطة من عواقب مزعزة للاستقرار، وإزهاق للأرواح، وآثار جنسانية. وستسهم معالجة الآثار الاجتماعية - الاقتصادية الوخيمة لهذه الأسلحة من خلال الصكوك الإقليمية والدولية القائمة لتحديد الأسلحة في تحقيق السلام والتنمية المستدامين. ونؤكد مجدداً في هذا الصدد الأهمية المستمرة لبرنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع

ندعوها إلى الانضمام إلى مقدمي ذلك القرار. ونعتمد اقتراح مشروع قرار بشأن هذا الموضوع لتعتمده الجمعية العامة مرة أخرى هذا العام. وقد أبرز وباء فيروس كورونا (COVID-19) مدى أهمية تعزيز الصلات بين الأمن الدولي والانتعاش الاقتصادي، كما يتجلى في التزام كازاخستان بمبادئ تعددية الأطراف. ويعاني المهمشون من الفقراء والمحاصرون في مناطق النزاع المسلح من الوباء أكبر معاناة. ولذلك أصبح من الواضح أن السلام ونزع السلاح والعدالة والتنمية المستدامة وحماية البيئة أمور ضرورية للتصدي للوباء على نحو ملائم. وقد أكد الأمين العام أنطونيو غوتيريش في خطته لنزع السلاح على أن نزع السلاح شرط مسبق لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ويستلزم ذلك الإزالة التامة للأسلحة النووية.

وقد أكد الواقع الحالي لكوفيد-١٩ أهمية قيام منظومة الأمم المتحدة بتوجيه النهج العالمية لمكافحة الأزمات، وهو أمر سيسعى بلدي إلى تعزيزه من خلال نظام مستقر للعلاقات الدولية. وتؤيد كازاخستان الجهود الرامية إلى إقامة نظام أكثر استقرارا للعلاقات الدولية وتحسين التعاون المتعدد الأطراف. فقد أكدت حقائق اليوم الدور المحوري للأمم المتحدة ووكالاتها في الجهود العالمية لمكافحة الأزمات. وفي هذه الأوقات المحفوفة بالمخاطر نتيجة للتوترات الجيوسياسية والآثار الكارثية لكوفيد-١٩، ينبغي لجميع الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تجعل نزع السلاح أولوية لسياساتها في مجال العلاقات الدولية. ولم يعد التضامن الدولي خيارا بل أصبح التزاما. وكذلك سلط الوباء المزيد من الضوء على المنطق المعيب للنفقات العسكرية الهائلة للقوى الرائدة وقيامها بتحديث أسلحتها النووية. ومن الواضح أن مواردها المستنفدة أصلا، التي ازدادت شحا بفعل كوفيد-١٩، ينبغي أن تتفق عوضا عن ذلك على الصحة العامة العالمية والتخفيف من آثار تغير المناخ والتنمية المستدامة.

ونأمل في أن تساعد المفاوضات الجارية في فيينا بين الولايات المتحدة وروسيا على استعادة الحوار الثنائي، وأن تؤدي إلى النجاح في تمديد معاهدة ستارت الجديدة لمدة خمس سنوات كاملة. إن توسيع نطاق الأسلحة النووية وتوزيعها أمران مثيران للقلق. ولدينا اليوم أسلحة

فالفضاء الخارجي، الذي هو التراث المشترك للبشرية، مهدد بالحطام المداري الخطير، والتسليح، والاستخدام المتزايد للتكنولوجيا الرائدة الجديدة التي يمكن أن تسبب الحروب والنزاعات. وهذه مسألة تؤثر قلقا دوليا وتتطلب على وجه الاستعجال التركيز مجددا على كفالة السلامة في الفضاء الخارجي لمصلحتنا المشتركة.

وختاما، يؤمن وفد بلدي بأن تعددية الأطراف تظل حيوية لقدرةنا على التصدي بفعالية لما يسود العالم من تحديات أمنية دولية لم يسبق لها مثيل. ويجب أن نجد التزامنا بالعمل الجماعي لكفالة عالم ينعم بالأمان.

السيد إيسيتوف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة اللجنة الأولى، كما أهنئ أعضاء المكتب على انتخابهم. ونحن على ثقة من أن ولاية هذه الهيئة المهمة ستنفذ بالكامل وبجاح في ظل قيادتكم الجديرة، وتحقيقا لذلك، يمكنكم الاعتماد على الدعم الكامل لوفد بلدي في كل خطوة.

نؤيد البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية قيرغيزستان باسم الدول الأطراف في معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى (انظر A/C.1/75/PV.2).

لقد ظلت كازاخستان، منذ استقلالها في عام ١٩٩١، في طليعة الدعوة التي لا تتي من أجل عالم خال من الأسلحة النووية، وهي أشد الأسلحة فتكا في تاريخ البشرية. وكنا أول بلد يغلق موقع التجارب النووية في سيمبالاتينسك، وتخلينا طوعا عن رابع أكبر ترسانة نووية في العالم.

ومع ذلك لا تزال منطقتي وشعبها يعانون من الأوهال الناجمة عن أربعة عقود من التجارب النووية التي أجريت بين عامي ١٩٤٩ و ١٩٨٩. ولتيسير التعافي من الآثار المدمرة لتلك التجارب، ندعو جميع الدول الأعضاء إلى دعم القرار المتكرر المتعلق بالتعاون والتنسيق الدوليين للجهود الرامية إلى إعادة تأهيل السكان واستصلاح البيئة والتنمية الاقتصادية في منطقة سيمبالاتينسك بكازاخستان، كما

ومما لا شك فيه أن توطيد المناطق الخالية من الأسلحة النووية خطوة ضرورية نحو تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في عالم خال من الأسلحة النووية. ونأمل أن التدابير الإضافية لتعزيز التفاعل بين المناطق القائمة ستساعد على تضافر جهودها من أجل إنشاء مناطق جديدة من هذا القبيل، لا سيما في الشرق الأوسط وأجزاء أخرى من العالم.

ونأمل كازاخستان هذا العام، كما يأمل شركاؤها في آسيا الوسطى، أن ترى الجمعية العامة تؤيد تجديد القرار المتعلق بمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى. ونأمل في أن تصدق الولايات المتحدة على البروتوكول الملحق بالمعاهدة الذي ينص على ضمانات أمنية سلبية للأطراف. وتؤيد كازاخستان أيضا مواصلة تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة. وندعو جميع الأطراف في تلك الخطة إلى إظهار المسؤولية والتنفيذ الكامل لالتزاماتها بموجب الخطة. ونؤيد بقوة أيضا إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية، ونحن مستعدون لتقاسم خبراتنا في تفكيك هيكلنا الأساسي للتجارب النووية.

وينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية التي بقيت خارج معاهدة عدم الانتشار أن تتضمن إليها بوصفها دولا غير حائزة للأسلحة النووية من دون أي شروط مسبقة. ونؤمن بضرورة عدم تحقيق المصالح الوطنية لأي دولة أو أمنها على حساب بلدان أخرى محبة للسلام. وقد كانت كازاخستان أول بلد يقدم مثالا يُحتذى به في استخدام حركة شعبية لإجبار الحكومات على وقف التجارب النووية في جميع أنحاء العالم. ويمكن أن تُحدث مشاركة الشباب على نطاق أوسع، نظرا لما يتسمون به من حماس ودينامية، أثرا أكبر بكثير في المستقبل. وهذا اعتبار بالغ الأهمية، لا سيما لكون هذا العام يصادف الذكرى السنوية الخمسين لمعاهدة عدم الانتشار، ويؤذن بالحاجة إلى كفالة نجاح مؤتمر الاستعراض المقبل للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المقرر عقده في عام ٢٠٢١.

وقد اقترح رئيس كازاخستان، قاسم - جومارت توكاييف، في خطابه أمام الجمعية العامة في إطار المناقشة العامة لهذا العام (انظر A/75/PV.6)، إنشاء هيئة خاصة متعددة الأطراف، الوكالة

تفوق سرعة الصوت، مقرونة بنظم إيصال برية وبحرية وجوية، قادرة على التسبب في أضرار لا يمكن إصلاحها. وهذه النظم منيعة بشكل مخيف حتى في مواجهة أنظمة الدفاع الجوي والصاروخي المتقدمة. وكذلك فإن إحاطة الدول الحائزة للأسلحة النووية حيازاتها النووية ورؤوسها الحربية الاستراتيجية بالسرية تجعل العالم أكثر خطورة.

وبناء على ذلك، تشجع كازاخستان تدابير بناء الثقة بين الدول الأعضاء، كما فعلنا خلال فترة عضويتنا في مجلس الأمن في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨. والحقيقة هي أن تدابير بناء الثقة هذه مكنت في القرن الماضي من وقف سباق التسلح ومنع وقوع كارثة نووية. واليوم، للأسف، بينما يتوقع العالم أن تحتذي الدول النووية بالمثل البعيد النظر الذي قدمته آنذاك، فإن ذلك المثال لم يتحقق أو يُعترف به بالكامل. وينبغي لنا بالتأكيد أن نستعيد الثقة السياسية والحوار المنهجي في الشؤون الدولية. وتظل تدابير بناء الثقة ضرورية في عملية وضع النهج العامة لمنع عسكرة الفضاء الخارجي. والتنفيذ الكامل والفعال لمعاهدة تجارة الأسلحة وغيرها من الصكوك الدولية وإضفاء الطابع العالمي عليها سيساعدان على تعزيز السلم والأمن الدوليين عن طريق الحد من المعاناة الإنسانية الناجمة عن العنف المسلح.

وقد برزت معاهدة حظر الأسلحة النووية كجزء من واقعنا الجديد بسبب عدم إحراز تقدم في الآونة الأخيرة في مجال نزع السلاح. وفي ظل الظروف الراهنة، نعتقد أن النهوض بها هو الطريق الصحيح إلى الأمام بالنسبة للمجتمع الدولي. وينبغي أن نبني على الماضي وأن نسرع الزخم من أجل بدء نفاذ المعاهدة وغيرها من صكوك نزع السلاح، بما في ذلك معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وترى كازاخستان أن الوقف الاختياري للتجارب النووية، كمثل الوقف الاختياري الذي تنقيد به الدول النووية، ليس بديلا حقيقيا عن وثيقة ملزمة قانونا مثل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي يشكل دخولها حيز النفاذ في وقت مبكر شرطا أساسيا للتنفيذ الفعال لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وتولي كازاخستان أهمية كبيرة لتعزيز المناطق الخالية من الأسلحة النووية، عن طريق معالجة القضايا والتحديات التي تواجهها.

ولكفالة عدم انتشارها إلى أيدي جهات فاعلة من غير الدول، هو القضاء التام والكامل على الأسلحة النووية.

ونتطلع إلى بدء نفاذ معاهدة حظر الأسلحة النووية لعام ٢٠١٧ وتحقيق عالميتها سريعا، وهي المعاهدة التي تحظر للمرة الأولى في التاريخ وجود الأسلحة النووية أو استخدامها أو التهديد باستخدامها، بما في ذلك التجارب النووية. وقد صدقت نيكاراغوا على المعاهدة، التي تكمل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وفقا للمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونتطلع أيضا إلى بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في وقت مبكر، وهي معاهدة يُتوقع أن تؤدي دورا رائدا في إنشاء عالم خال من الأسلحة النووية.

وتؤمن نيكاراغوا إيماناً راسخاً بإمكانية تعزيز نظام عدم انتشار الأسلحة النووية والسلام والأمن الدوليين عن طريق إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، باعتبار ذلك إسهاما مهما في تحقيق نزع السلاح النووي. وعلى الصعيد الإقليمي، نكرر تأكيد أهمية معاهدة ثلاثيولكو، فضلا عن صحة إعلان جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن منطقة سلام في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ونأسف لعدم تنفيذ القرار المتعلق بعقد مؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، ونحث المجتمع الدولي على عقد هذا المؤتمر على وجه الاستعجال.

وتؤيد حكومة نيكاراغوا تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة، الموقعة في ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٥، التي نعتقد أنها تبين أن الحوار والدبلوماسية هما الوسيلا الملائمان الوحيدتان لحل هذه المشاكل في إطار تعددية الأطراف. ونؤيد أيضا عمل وجهود هيئة نزع السلاح، التي ينبغي أن تحافظ على أهميتها وأن تتعمق في بحث مسائل محددة لنزع السلاح بهدف تقديم توصيات ملموسة إلى الجمعية العامة. وتولي نيكاراغوا أهمية خاصة للامتنال لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي هي صك ملزم قانونا نشأ عن توافق آراء دولي، وجزء من النظام العالمي لمنع الانتشار ونزع السلاح والاستخدام السلمي للطاقة الذرية.

الدولية للسلامة البيولوجية، استنادا إلى اتفاقية الأسلحة البيولوجية لعام ١٩٧٢، وأن تكون مسؤولة أمام مجلس الأمن. ونرى أن من شأن هذه الهيئة المتعددة الأطراف أن تساعدنا على تعزيز نظام اتفاقية الأسلحة البيولوجية.

وختاما، يحتاج العالم إلى القوة والتصميم السياسي والحكمة لكي يضع مصالح البشرية فوق المصالح الوطنية الضيقة. وتقف كازاخستان على أهبة الاستعداد للعمل مع الآخرين من أجل إحلال الواقع الجديد الذي يتطلبه عام ٢٠٢٠.

السيد إيرميدا كاستيو (نيكاراغوا) (تكلم بالإسبانية): يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/75/PV.2).

ومن غير المبرر وغير المقبول أننا، في سنتنا الخامسة من تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وفي خضم أزمة غير مسبوقة ناجمة عن وباء فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، نواصل إنفاق مبالغ متزايدة من المال على تطوير وتحديث واختبار الأسلحة بجميع أنواعها، ومبالغ أقل على تعهد الحياة والتعاون والتضامن، وهو ما نحتاج إليه للتغلب على الأضرار التي سببها الوباء. وكما قال القائد دانيال أورتيغا سافيدرا، رئيس نيكاراغوا:

”بدلاً من ملء الكوكب بالقنابل الذرية، يجب أن نملأه بالرعاية الطبية والعمل والغذاء والتعليم. وفي مواجهة هذه التجربة التي شلت العالم، عوضاً عن الاستثمار في المزيد من القنابل الذرية، التي لا تقيد كثيراً في مواجهة هجمات من هذا القبيل، ينبغي أن نستثمر في المستشفيات والمراكز الصحية والتكنولوجيا“.

وتود نيكاراغوا مرة أخرى أن تغتنم هذه الفرصة لتؤكد للمجتمع الدولي أهمية مواصلة التقدم نحو نزع السلاح العام والكامل، الذي لا يزال القضاء على الأسلحة النووية أولوية قصوى من أجل تحقيقه. ولا توجد خطة بديلة لإنقاذ أُمّنا الأرض من كارثة نووية. والضمان الوحيد لمنع استخدام أسلحة الدمار الشامل أو التهديد باستخدامها،

ونؤكد من جديد دعمنا للفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي، بوصفه عملية تاريخية وأول منتدى يتيح لجميع الدول الأعضاء فرصة المشاركة والتعبير عن آرائها بطريقة شفافة ومتساوية. ونؤكد من جديد أيضا الحاجة إلى صك دولي ملزم قانونا يعالج بفعالية الثغرات القانونية الكبيرة في مجال الأمن السيبراني، كما يعالج على أساس التعاون المتعدد الأطراف التحديات والتهديدات المتزايدة التي نواجهها في ذلك المضمار. وفي ذلك الصدد، نرحب بإنشاء هذا المحفل المعني بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية. وتتمثل أولوية الجهود التفاوضية بشأن الأمن الدولي في الميدان المعلوماتي في الأمم المتحدة في صياغة واعتماد قائمة شاملة بالمعايير العالمية لسلوك الدول المسؤول في مجال المعلومات، تصمم لمنع نشوب النزاعات في الفضاء الإلكتروني. ونرى أن من المناسب أن يأخذ الفريق العامل المفتوح العضوية في الاعتبار توصيات معينة لفريق الخبراء الحكوميين المعني بالارتقاء بسلوك الدول المسؤول في الفضاء الإلكتروني في سياق الأمن الدولي.

وكثيرا ما أشرنا إلى ركود آلية نزع السلاح. غير أننا لم نتمكن من حل المشكلة الحقيقية، وهي الإرادة السياسية لبعض الدول لتحقيق تقدم حقيقي، لا سيما في مجال نزع السلاح النووي.

السيد ستولينا (الجمهورية التشيكية) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد الجمهورية التشيكية تماما البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/75/PV.2).

وأود أن أبدأ بتهنئتك، سيدي، على توليك رئاسة دورة اللجنة الأولى لهذا العام، كما أهني أعضاء المكتب الآخرين. ويمكنكم الاعتماد على الدعم الكامل لوفدنا في جهودكم لتوجيه مداولتنا نحو نتيجة ناجحة.

فنحن نبدأ مداولتنا في وقت يتسم بصعوبة خاصة. بيد أنه، على الرغم من وباء فيروس كورونا، لا تزال التحديات التي نواجهها في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار ماثلة، بل إنها أكثر إلحاحا

ونرى من الضروري زيادة تعزيز النظام القانوني بشأن الفضاء الخارجي، لكفالة الأمن والشفافية في تنفيذ الأنشطة الفضائية. ونؤيد بصفة خاصة اعتماد معاهدة لمنع وحظر وضع الأسلحة في الفضاء الخارجي واستخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد السوائل والأجسام الفضائية الأخرى. ويشكل مشروع المعاهدة الذي قدمته روسيا والصين في مؤتمر نزع السلاح في رأينا أساسا جيدا للمفاوضات، ولهذا السبب سنشارك في رعاية مشاريع القرارات التي تقدمها روسيا بشأن ذلك الموضوع هذا العام، كما نفعل كل عام.

وبلندا ملتزم بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة ومكافحته والقضاء عليه، وقد اتخذ الخطوات المناسبة لذلك. وقد أدرجنا برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، والصك الدولي للتعقب، في التشريعات المحلية من خلال قانوننا الخاص رقم ٥١٠ بشأن مراقبة وتنظيم الأسلحة النارية والذخائر والمتفجرات وغيرها من المواد ذات الصلة. ويشكل الأمن المدني والبشري أحد مواطن القوة الرئيسية لنيكاراغوا، التي اعترُف بكونها ثالث أقل البلدان عنفا في أمريكا اللاتينية، حيث يبلغ معدل جرائم القتل ٨ جرائم لكل ١٠٠ ٠٠٠ نسمة. وفي ذلك الصدد، وضعت نيكاراغوا سلسلة من السياسات والبرامج المحددة من أجل مكافحة آفات عصرنا، وهي الإرهاب والجريمة والاتجار بالمخدرات والأسلحة والبشر، في جملة أمور. ونشير إلى أن المساعدة والتعاون الدوليين لا غنى عنهما للنجاح في إطلاق برنامج العمل. وكذلك فإن الأمن والاستقرار ضروريان للنضال من أجل رفاه شعوبنا وحقوقها. وندين الحالة المفجعة التي نحن فيها، حيث تكافح جميع دول منطقتنا ضد الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة وعبور المخدرات من كولومبيا إلى الولايات المتحدة. وهذه الحالة المأساوية تؤدي إلى تحويل واستنفاد الموارد التي ينبغي إنفاقها على الحد من الفقر. ونطلب الدعم في مجال إدارة الموارد من أجل مواصلة خوض هذه المعركة القاسية التي فرضت علينا. وندعو إلى التعاون الجاد مع أمريكا الوسطى في مكافحة الاتجار بالمخدرات.

النوعية على أن تفعل ذلك من أجل دعم تعزيز الهيكل الأمني الدولي، وفقا لمعاهدة عدم الانتشار.

وفيما يتعلق بالتحديات الحالية الماثلة أمام الهيكل العالمي لعدم الانتشار النووي، نحن مقتنعون بأن تمديد معاهدة ستارت الجديدة يمكن أن يعيدنا إلى المسار الصحيح. وفي الوقت نفسه، علينا أن نعترف بأن الواقع الاستراتيجي قد تغير تغيرا جذريا، وهي حقيقة يجب أن تنعكس في أي اتفاقات لتحديد الأسلحة الاستراتيجية في المستقبل. وقد تابعا عن كثب المفاوضات بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة، ونعتقد أنهما سيبدلان قصارى جهدهما للتوصل إلى تفاهم بشأن توسيع نطاق المعاهدة لتشمل جميع الرؤوس الحربية النووية. وينبغي أن تشمل أيضا البلدان التي توسعت ترساناتها النووية والصاروخية بشكل كبير. وللصين، بوصفها طرفا معنيا يتسم بالمسؤولية، دور حاسم في فعالية النظام العالمي لتحديد الأسلحة الاستراتيجية.

وإذ تضع الجمهورية التشيكية في اعتبارها الحاجة إلى تعهد ومواصلة تطوير نظام دولي فعال يستند إلى المعاهدات لتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار، فإنها تود أن تؤكد من جديد دعمها الثابت لخطة العمل الشاملة المشتركة. وفي الوقت نفسه، نأسف أسفا عميقا لأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، على الرغم من جميع الجهود التي بذلها المجتمع الدولي، تواصل انتهاك قرارات متعددة لمجلس الأمن.

ونرى ضرورة واضحة للتغلب على مشكلة عدم تحقيق نتائج ملموسة في هيئة نزع السلاح. وللمرة الأولى في التاريخ، لم يُعقد الجزء الموضوعي الرسمي من دورة اللجنة في العام الماضي بسبب بعض المسائل الإجرائية، في حين ألغيت الدورة بأكملها هذا العام نتيجة للشواغل الصحية. ولا يسعنا أن نفقد هذا الزخم. وتحت الجمهورية التشيكية جميع الدول على بذل جهود متواصلة لكفالة تمكن اللجنة من عقد دورة ناجحة حالما تسمح الحالة الصحية بذلك.

السيد تريخو بلانكو (السلفادور) (تكلم بالإسبانية): أود أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم لرئاسة أعمال اللجنة الأولى في الدورة

بالنظر إلى الظروف الراهنة. ولذلك لا يمكن أن يكون الوباء سببا لتجاهل العمل غير المنجز في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، حتى وإن كانت الظروف تحد من اجتماعاتنا بالحضور الشخصي. وتؤمن الجمهورية التشيكية إيمانا راسخا بقوة تعددية الأطراف والتعاون الدولي الفعالين. وإذ نضع في اعتبارنا تدهور الأوضاع الأمنية العالمية في السنوات الأخيرة، فإننا نؤكد أهمية دعم وتوطيد النظام الدولي القائم على القواعد، والبحث عن حلول متعددة الأطراف تمكنا من استعادة الحوار وتعزيز الشفافية وبناء الثقة على الصعيدين الدولي والإقليمي.

وتؤيد الجمهورية التشيكية بقوة جميع الدعائم الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار. فعلى مدى السنوات الخمسين الماضية، أثبتت معاهدة عدم الانتشار دورها الذي لا يمكن الاستعاضة عنه في الهيكل الدولي لعدم الانتشار النووي، ضمن مساعي نزع السلاح النووي وتطوير التطبيقات السلمية للطاقة النووية. ونشدد على ضرورة أن تنفذ جميع الأطراف جميع التزاماتها وتعهداتها بموجب معاهدة عدم الانتشار، ونأمل أن يسفر مؤتمر الأطراف المؤجل لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٢٠ عن معاهدة أمتن وأكثر فعالية. ونرى أن أفضل نهج لكفالة إحراز التقدم المستدام نحو تحقيق هدف عالم خال من الأسلحة النووية هو تنفيذ عملية تدريجية لتخفيض الترسانات النووية، مع مراعاة الشواغل الأمنية الوطنية والدولية المشروعة. وفي ذلك الصدد نقدر أيما تقدير دور نظم مراقبة الصادرات، ومؤتمر قمة الأمن النووي ومتابعته، وكذلك المبادرات وتدابير بناء الثقة الدولية ذات الصلة في مجال عدم انتشار الأسلحة النووية، في تعزيز الأمن النووي وبناء الثقة بين جميع الأطراف الفاعلة.

ومن المهم إعادة تأكيد الدور المحوري للوكالة الدولية للطاقة الذرية وجهودها الرامية إلى تعزيز فعالية نظام الضمانات. وندعو جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار التي لم تصدق بعدُ على الاتفاقات الشاملة للضمانات والبروتوكولات الإضافية، ولم تدخلها حيز النفاذ، على أن تفعل ذلك بدون مزيد من التأخير. ونشجع أيضا الدول التي لم توقع أو تصدق بعد على معاهدة الحظر الشامل للتجارب

هدف القضاء التام على الأسلحة النووية. وقد شكل اعتماد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واحدا من هذه الإنجازات الرئيسية، وبعد مرور ٥٠ عاما على بدء نفاذها، تظل حجر الزاوية في نظام نزع السلاح وعدم الانتشار. وبينما تأسف السلفادور لاستحالة عقد مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة هذا العام، فقد كانت هذه الفترة في رأينا فترة تفكير ستيّس اعتماد تدابير للحفاظ على الأهمية المستمرة لهذا الصك الدولي المهم.

ويجب علينا أن ندافع عن معاهدة عدم الانتشار ونحافظ عليها، وأفضل سبيل للقيام بذلك هو التنفيذ المتوازن لركائزها الثلاث. ونرحب بالتقدم المحرز في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، لا سيما في جميع الأنشطة التي تعزز التنمية. ومع ذلك نود أن نذكر جميع الدول الأطراف في المعاهدة بأن تنفيذ المادة السادسة التزام قانوني يتطلب منا الوفاء بالالتزام بنزع السلاح النووي، وهو جانب من جوانب المعاهدة لا يزال التقدم فيه غير مرض. وفي هذا الصدد، وبهدف وضع صك ملزم قانونا لحظر الشكل الوحيد من أسلحة الدمار الشامل الذي لم يحظره القانون، شاركت السلفادور في التفاوض على معاهدة حظر الأسلحة النووية وفي اعتمادها، وصدقت على جميع أجزائها في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩. ونرحب بالبلدان التي انضمت إلى المعاهدة مؤخرا، ونشجع تلك التي لم تنضم إليها بعد على التعجيل بعملياتها الداخلية وبالتالي بدء نفاذها في أقرب وقت ممكن.

وعلى الرغم من ذلك التقدم، لا تزال أماننا تحديات كثيرة، ويتطلب القضاء التام على الأسلحة النووية أن نواصل التركيز على جوانب معينة. ولتسريع الانضمام إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والسماح بدخولها حيز النفاذ، ندعو الدول المدرجة في المرفق ٢ إلى التعجيل بجهودها الداخلية. ونود أن نشير إلى أن التجارب النووية تتعارض مع أهداف ومقاصد نظام نزع السلاح وعدم الانتشار. وعلاوة على ذلك، يجب أن نحافظ على الاتفاقات الثنائية التي ترفض قيودا على الأسلحة النووية وتيسر تدميرها. وستكون الأشهر المقبلة

الخامسة والسبعين للجمعية العامة، وأن أعرب عن امتناننا لبقية أعضاء المكتب. وتقدر السلفادور جهود المكتب والأمانة العامة التي مكنتنا من عقد هذه الجلسة اليوم، وأود أن أؤكد لهما تعاون وفدي ودعمه في عملهما.

وتؤيد السلفادور البيان الذي أدلى به ممثل نيكاراغوا باسم الدول الأعضاء في منظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى (انظر A/C.1/75/PV.2).

ونجري هذه المناقشة في سياق من التوترات الجيوسياسية الشديدة وتزايد عدد التهديدات العالمية، التي تفاقمت بسبب وباء مرض فيروس كورونا. وتلك الأزمة الصحية، التي لا تزال تخلق تحديات كبيرة اجتماعية - اقتصادية ومتعلقة بالميزانية، تذكرنا بأن السبيل إلى الاستجابة للتهديدات العالمية الكبرى هو التصدي لها من خلال تعددية الأطراف القائمة على الروابط الوثيقة والتعاون بين جميع أعضاء هذه المنظمة.

وكذلك فإن نزع السلاح والأمن الدولي شرطان أساسيان لتحقيق المصالح المشتركة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة والبشرية عموما. وإذا نجحنا في مداولتنا وفي التعبير بصدق عن إرادتنا السياسية، فيمكننا أن نترجم ذلك إلى آليات لإنقاذ الأرواح، وتوفير الحماية لأضعف الفئات، واتخاذ الإجراءات لتحسين حياة آلاف الأشخاص في جميع بلداننا. وللجنة الأولى دور أساسي تؤديه في بلوغ ذلك الهدف، ولديها الإمكانية لتحقيقه. ونشجع الأعضاء على الاستفادة إلى أقصى حد ممكن من الوقت المتاح في الأسابيع القليلة المقبلة لإيجاد بدائل مبتكرة يمكن أن تبعث حياة جديدة في هيكل نزع السلاح ونظام تحديد الأسلحة التقليدية، وتكفل الاستخدام المسؤول للتكنولوجيا الجديدة، وتعالج التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان.

ويجب أن نضع في اعتبارنا أن التفجيرات النووية لها آثار مدمرة وأنه لا توجد دولة أو كيان دولي مستعد للتصدي على نحو ملائم لتلك العواقب الإنسانية الكارثية، سواء نجمت عن سقطة بشرية أو سوء استخدام متعمد. وإدراكا منا لذلك الخطر الكامن، أحرزنا تقدما نحو

وإدانة الزخم عندما نعقد في العام المقبل الاجتماع السابع من سلسلة الاجتماعات التي تعقد كل سنتين في إطار برنامج العمل.

وتستجيب معاهدة تجارة الأسلحة لضرورة منع عمليات نقل الأسلحة غير المسؤولة وغير المنظمة التي توجب الصراعات وتؤدي إلى انتهاكات لحقوق الإنسان وتضر بالتنمية الوطنية. ومن المهم التأكيد على أن إضفاء الطابع العالمي على المعاهدة جانب أساسي من جوانب أدائها لمهمتها. ومن الأمور الأساسية كفاءة التعاون والدعم المتبادل بين مختلف الجهات الفاعلة المشاركة في هذه العملية إذا أردنا تطبيق المعاهدة على النحو الصحيح.

ويجب أن نعزز التركيز على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما منها الهدف ١٦، انطلاقاً من وعينا بعدم إمكانية تحقيق التنمية المستدامة بدون السلام، ولا السلام بدون التنمية المستدامة. ونشجع الدول القادرة على تخصيص الموارد لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ولا سيما برامج بناء القدرات ومنع العنف وتدمير الأسلحة، على القيام بذلك. ويمكن أن يشكل تخصيص الموارد لبرامج التنمية استثماراً كبيراً نحو الهدف النهائي المتمثل في بناء عالم ينعم بمزيد من العدل والسلام والاستقرار.

وتود السلفادور أن تكرر الإعراب عن امتنانها للمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية وغيرها من الجهات الفاعلة ذات الصلة على كل ما تبذله من جهود للنهوض بجدول أعمال نزع السلاح والأمن الدولي. ونؤكد مرة أخرى على المشاركة الكاملة والفعالة والمتساوية للمرأة والرجل كعامل أساسي في تيسير السلام والأمن المستدامين وتحقيقهما بمرور الوقت. وسنواصل دعم المبادرات الرامية إلى تعزيز مشاركة المرأة في جميع هذه العمليات.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجدداً على التزام بلدي الكامل بدعم جميع الجهود الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار والأمن على الصعيد الدولي، واحترام القانون الدولي، بما في ذلك حقوق الإنسان، مع إيلاء اهتمام خاص لأضعف الفئات والقطاعات.

حاسمة بالنسبة للجهود الثنائية الرامية إلى نزع السلاح النووي. وتشجع السلفادور الدول النووية على إجراء محادثات للنهوض بذلك الهدف.

والسلفادور طرف في معاهدة تلاتيلولكو، ونحن، كعضو في أول منطقة مكتظة بالسكان تعلن كمنطقة خالية من الأسلحة النووية، ندرك إسهام المعاهدة في السلام والأمن الإقليميين. ونشجع على مواصلة الحوار بحسن نية لكفالة النجاح في إنشاء مناطق جديدة خالية من الأسلحة النووية، ولا سيما تلك المناطق المتفق عليها خلال المؤتمرات السابقة لاستعراض معاهدة عدم الانتشار.

ونؤكد أهمية إضفاء الطابع العالمي على اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية، بكفالة انضمام جميع الدول إليهما، وتقيد جميع الدول الأطراف بالكامل بجميع أحكامهما ومتطلباتهما.

والأسلحة التقليدية هي أكثر الأسلحة استخداماً في العالم، ويشكل انتشارها وإساءة استخدامها تهديداً خطيراً وشاملاً للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في العديد من البلدان.

ومن الضروري أن نكفل بصورة عاجلة عدم وقوع الأسلحة التقليدية في أيدي مرتكبي الجرائم المنظمة عبر الوطنية والإرهابيين والجهات الفاعلة غير الحكومية أو غير المأذون لها، وأن تعتمد لوائح مناسبة لمنع تحويل الأسلحة التي يتم الحصول عليها بموجب نظام قانوني إلى الأسواق غير المشروعة. ونؤيد الإبقاء على نهج وقائي لتحويل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، من خلال تنفيذ وتعزيز اللوائح ونظم مراقبة النقل، مع كفالة كون المستخدمين النهائيين مسجلين وحاصلين على التصاريح الضرورية. وبالنسبة لبلدي، يشكل برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، والصك الدولي للتعقب، إلى جانب بروتوكول الأسلحة النارية، عناصر رئيسية لمعالجة الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وإساءة استخدامها. وسيكون من الضروري الحفاظ على روح تلك الصكوك

الجائحة، كان لا بد من تأجيل المؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، الذي طال انتظاره. وينبغي للدول الأعضاء أن تستغل الوقت الإضافي للعمل معا بصورة بناءة من أجل التوصل إلى نتيجة مُجدية وملموسة وجوهرية. ويجب علينا أيضا أن نضاعف جهودنا لكفالة دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ سريعا. ونحن نشاطر الآخرين شواغلهم إزاء الطريق المسدود الذي وصل إليه مؤتمر نزع السلاح منذ وقت طويل، ونأمل في رؤية حل ممكن لتلك المشكلة التي طال أمدها في الأيام المقبلة.

وقد أكدت رئيسة وزراء بنغلاديش الشخيرة حسينة في خطابها أمام الجمعية العامة هذا العام (انظر A/75/PV.12) على أهمية كفالة استفادة البلدان النامية من الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية. وتود بنغلاديش أن تؤكد ضرورة عدم وجود أي عائق أمام الحق غير القابل للتصرف لجميع الدول في استحداث الطاقة النووية وإجراء البحوث بشأنها وإنتاجها واستخدامها في الأغراض السلمية، بما في ذلك في مجال العلوم الطبية. ونسلم أيضا بأن هذه الحقوق تأتي مقترنة بمسؤوليات معينة. وقد ظلت بنغلاديش، في سياق تشييدها لمحطة روبور (Rooppur) للطاقة النووية، ملتزمة التزاما عميقا بمسؤولياتها، وتواصل اتباع أعلى معايير الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ونؤكد مجددا دعمنا الثابت لاتفاقية الأسلحة الكيميائية، ونشدد على أهمية التمسك بمصادقية منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ونزاهتها. وبلدنا، كعضو منتخب في المجلس التنفيذي للمنظمة، يؤدي دوره في الجهود العالمية لتحقيق نزع السلاح الكيميائي. وتكرر بنغلاديش دعمها الكامل لاتفاقية الأسلحة البيولوجية، وتتطلع إلى التعاون بشأن تعزيز الاتفاقية حتى تتمكن من التصدي بقوة للتحديات المقبلة.

وتظل بنغلاديش ملتزمة بالوفاء بواجباتها المترتبة عليها بموجب الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة وبروتوكولاتها التي هي طرف فيها. وقد أيدت بنغلاديش بثبات اعتماد برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة

السيدة فاطمة (بنغلاديش) (تكلمت بالإنكليزية): أهنئكم أحر التهاني، سيدي الرئيس، وأعضاء المكتب، على انتخابكم لقيادة اللجنة الأولى، وأود أن أؤكد لكم دعم وفدي وتعاوني الكاملين.

تؤيد بنغلاديش البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/75/PV.2)، وأود أيضا أن أشاطركم بعض الأفكار بصفتي الوطنية.

إن التزام بنغلاديش بنزع السلاح العام الكامل التزام تام لا يتزعزع. وهو التزام متجذر في دستورنا وفي التعهد الذي قطعه مؤسس أمتنا، بنغاباندو الشيخ مجيب الرحمن، بالعمل على تخفيف حدة التوتر والحد من التسلح وتعزيز التعايش السلمي في كل جزء من أجزاء العالم. واسترشادا بذلك المبدأ، تظل بنغلاديش في طليعة الدول التي تضطلع بالتزامات أعلى بموجب جميع معاهدات نزع السلاح المتعددة الأطراف الرئيسية.

وقد انقضت خمس وسبعون سنة منذ اتخاذ الأمم المتحدة أول قرار لها، بناء على توصية اللجنة الأولى (القرار ١ (د-١)). ومن المحزن أن وعد نزع السلاح لا يزال بعيد المنال. وحتى اليوم لا نزال نعيش في خوف دائم من وقوع كارثة نووية. ويجب أن نفعل المزيد لتغيير ذلك المسار. وقد كان لجائحة فيروس كورونا وقع كبير على عمل آلية نزع السلاح من حيث الإجراءات والجوهر، بما في ذلك هذه اللجنة. وفي الأيام المقبلة، سنحتاج إلى بذل المزيد من الجهود للتغلب على ذلك التأثير.

وتؤمن بنغلاديش بأن الضمان النهائي للسلام والأمن الدوليين هو القضاء التام على الأسلحة النووية. ولتحقيق ذلك الهدف الأسمى، صدقنا على معاهدة حظر الأسلحة النووية. ويشجعنا أن نرى التقدم المطرد في التصديق عليها، وندعو الدول الأعضاء إلى تكثيف الجهود كي يتسنى دخول هذا الصك الحاسم حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن. ولا نزال ندعو إلى الوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في الصكوك الرئيسية الأخرى الهادفة إلى نزع السلاح النووي. وبسبب

ولذلك فقد أصبح من الضروري الآن أكثر من أي وقت مضى أن تحافظ الأمم المتحدة على دورها في وضع المعايير من أجل إتاحة حيز إلكتروني في متناول الجميع وحر ومفتوح ومأمون. وتظل بنغلاديش ثابتة في التزامها بالمساعدة على حماية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من الأنشطة الخبيثة.

ونحن ملتزمون ببيئة فضاء خارجي سلمية وآمنة ومستدامة ومفتوحة ومتاحة للجميع. ولبنغلاديش الآن، بعد إطلاقها للساتل بانغاباندو -١، مصلحة أكبر في منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وفي حين يمكن أن تكون تدابير الثقة وبناء الثقة مفيدة لمنع تسليح الفضاء الخارجي، فلا يمكن إنكار أهمية إبرام صك دولي ملزم قانونا لتحقيق تلك الغاية. وينبغي لنا أيضا أن نكثف الجهود لبناء قدرة البلدان النامية على الإسهام في الحوار والتطورات في مجال الفضاء الخارجي بطريقة شاملة للجميع وشفافة.

ونحن نظل ملتزمين بالتمسك بقواعد نزع السلاح المتفق عليها دوليا وتعزيز آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح. ونؤكد مجددا أهمية عقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح، بغية إعطاء مزيد من الزخم لآلية نزع السلاح في سياق عالمي معقد وأخذ في التطور. وتدعو بنغلاديش أيضا إلى زيادة مشاركة المرأة في الحوار بشأن نزع السلاح على الصعيدين الوطني والعالمي من أجل النهوض بجدول أعمال المرأة والسلام والأمن.

وقد علمتنا الجائحة أن التنمية، وليس الأسلحة، هي التي يمكن أن تكفل السلام والأمن العالميين. وينبغي أن نتمكن من تطبيق ذلك الدرس في مجال نزع السلاح. ولبنغلاديش مصلحة مشروعة، بوصفها دولة نامية تمر بمرحلة انتقالية، في الدعوة إلى توجيه الموارد الضخمة المستخدمة لتكديس الأسلحة إلى أولويات التنمية المستدامة وصون السلام. وللأسف فإن ذلك لم يحدث. بل شهد العالم في العام الماضي أكبر ارتفاع في الإنفاق العسكري منذ عقد من الزمان. ويجب علينا أن نعمل من أجل التحرك عكس هذا الاتجاه. بل إننا في هذا العام، وفي مواجهة التحديات الناشئة عن كوفيد-١٩، نحتاج إلى المزيد من الموارد

الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وندعو إلى الإسراع بتنفيذه من خلال التعاون المتعدد الأطراف والمساعدة المتبادلة الفعالة.

ولا يزال القلق يساور بنغلاديش، بوصفها دولة طرفا في اتفاقية أوتاوا، إزاء استمرار استخدام الألغام المضادة للأفراد، بما في ذلك من قبل جارتها ميانمار. وقد عملنا على توجيه انتباه اللجنة منذ عام ٢٠١٧ إلى استخدام سلطات ميانمار للألغام المضادة للأفراد ضد شعبيها، بمن في ذلك جماعة الروهينغا المشردون قسرا، الذين احتُموا في بنغلاديش هربا من الاضطهاد. وقد ذكرت البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق بشأن ميانمار مرارا في تقريرها (A/HRC/39/64) استخدام ميانمار الواسع النطاق للألغام الأرضية على الحدود. وتلك واحدة من القضايا التي تحول دون العودة الطوعية للروهينغا. وللأسف، فإن رد ميانمار الوحيد على ذلك التقرير المدعوم بالحقائق لا يزال هو الإنكار القاطع. ونكرر دعوتنا إلى سلطات ميانمار لاتخاذ ما يلزم من خطوات عاجلة لكفالة إزالة الألغام، وإعلان وقف اختياري لإنتاج الألغام الأرضية، وإنهاء الخسائر في صفوف المدنيين.

ولا تزال التطورات التكنولوجية السريعة، بما في ذلك في مجالي الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا الأحيائية، تغير طبيعة مناقشاتنا بشأن نزع السلاح. وقد حققت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فوائد عظيمة لشعوبنا. غير أن اعتمادنا المتزايد على التكنولوجيا الرقمية، الذي أصبح الآن أشد من ذي قبل نتيجة للجائحة، أوجد نقاط ضعف جديدة. وكذلك فإن تزايد الاستخدام الخبيث لتلك التكنولوجيا على أيدي الجهات الفاعلة من الدول وغير الدول يعرض للخطر الأمن الدولي في عالمنا الذي تسوده التكنولوجيا الرقمية. بل إن تلك الجهات الفاعلة تستغل أزمة الصحة العالمية باستهداف المؤسسات الحيوية اللازمة للتخفيف من حدة الجائحة. وليس بمقدور أي حكومة بمفردها أن تتصدى لتلك التحديات. وترفض بنغلاديش بحزم الاستخدام غير الشرعي أو الخبيث لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك شبكات التواصل الاجتماعي، لأغراض لا تتفق مع هدف الحفاظ على الاستقرار والأمن الدوليين.

تسلح نووي آخر أو الاستخدام الفعلي للأسلحة النووية. وقد وصلنا إلى منعطف حاسم. ويصادف هذا العام أيضا الذكرى السنوية الخامسة والسبعين للقصف النووي لهيروشيما وناغازاكي. ومن الحقائق التي لا جدال فيها أن انفجارا نوويا واحدا يُسفر عن نتائج إنسانية كارثية.

وعلى مر السنين، تم اتخاذ العديد من الخطوات والالتزامات الهامة. ويجب ألا يتم تجاهلها. وكذلك فإن خطة الأمين العام لنزع السلاح أداة مهمة في جهودنا. وستواصل السويد، بوصفها نصيرا للحوار والوعي الجنساني، العمل مع الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمجتمع المدني لتعزيز الخطة. وتطبيق المنظور الجنساني على جميع جوانب تحديد الأسلحة وعدم الانتشار ونزع السلاح سيساعد على تحسين عملنا الجماعي وتعزيز السلام والأمن الدوليين.

ومع اقتراب موعد المؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، تتعاظم خطورة الرهان. ويجب علينا ألا نكتفي بإعادة تأكيد صلاحية الالتزامات السابقة، بل يجب علينا أيضا أن نحزز التقدم في كل جانب من جوانب تنفيذها. وينبغي ألا يحدث أي تقهقر. وتستند مبادرة استكهولم بشأن نزع السلاح النووي، التي أطلقت في حزيران/يونيه ٢٠١٩، إلى الاعتقاد بأن المشاركة السياسية تتسم بأهمية قصوى إذا أردنا تحقيق نتيجة طموحة ولكنها واقعية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لا سيما فيما يتعلق بالمادة السادسة منها. وتضم مبادرتنا ١٦ دولة غير حائزة للأسلحة النووية، تمثل وجهات نظر مختلفة من حيث الجغرافيا والسياسات الأمنية، ولكنها متحدة في رغبتها في إطلاق العنان لدبلوماسية نزع السلاح من خلال المشاركة البناءة. ويشمل إعلان برلين الوزاري مرفقا يتضمن مقترحات ملموسة بخصوص الخطوات الأولى نحو نزع السلاح النووي يمكن أن ترسي الأساس لإحراز المزيد من التقدم في المستقبل. وتشمل تلك الخطوات الأولى مجالات مثل التقليل من خطر نشوب النزاعات واستخدام الأسلحة النووية إلى أدنى حد ممكن، وتقليص دور الأسلحة النووية في السياسات والمذاهب العسكرية، وتعزيز التحقق من نزع السلاح النووي. وقد قدمت الوثيقة

لإعادة البناء بشكل أفضل. ونحث على إعادة تخصيص الوفورات المحققة من التخفيضات في النفقات العسكرية للتصدي للتحديات الجديدة الناجمة عن الجائحة، لا سيما في مجالي التعليم والصحة.

ونعتقد أنه على الرغم من التحديات الهائلة والجمود والتقدم البطيء بصورة مؤلمة في عمل آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح، فإنها لا تزال أفضل وسيلة لشق طريق إلى الأمام لبلوغ أهدافنا المشتركة. ولتدعيم مشاركتنا في الأمم المتحدة، ينبغي لنا أن نضاعف جهودنا لتعزيز جميع نظمنا لنزع السلاح وتحديد الأسلحة، من أجل كفالة قيام عالم آمن وأفضل لأجيالنا المقبلة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أدعو اللجنة الآن إلى الاطلاع على بيان مسجل سلفا أدلى به ممثل كندا.

عرض بيان مسجل سلفا بالفيديو في قاعة الاجتماعات.

السيدة إنستروم (السويد) (تكلمت بالإنكليزية): اسمحو لي أن أنضم إلى الآخرين في تهنئتك، سيدي، على تولي رئاسة اللجنة الأولى. تؤيد السويد بيان المراقب عن الاتحاد الأوروبي، وكذلك البيان الذي أدلى به ممثل آيسلندا باسم بلدان الشمال الأوروبي (انظر A/C.1/75/PV.2). وأود أن أضيف بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

إننا نجتمع في ظروف استثنائية. فالضغط الذي تتعرض له مجتمعاتنا وحياتنا بسبب جائحة مرض فيروس كورونا العالمية هو ضغط هائل. وفي ظل هذه الجائحة، استمرت البيئة الأمنية العالمية في التدهور. وتظل تعددية الأطراف فرصتنا الوحيدة للتصدي لتحدياتنا المشتركة وكفالة السلام والأمن الدوليين. وفي الذكرى الخامسة والسبعين للأمم المتحدة، تظل تلك الرسالة أقرب إلى الحقيقة من أي وقت مضى.

ويجري تطوير قدرات نووية جديدة في الوقت الذي يتم فيه تقويض المعاهدات التاريخية التي ظلت تنظم أسلحة الدمار الشامل لمدة عقود. وهدفنا الجماعي المتمثل في عالم خال من الأسلحة النووية يبدو أبعد مما كان عليه منذ زمن طويل. ولا يمكن تجاهل خطر حدوث سباق

وتظل السويد ملتزمة التزاماً قوياً بمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. وتدعو الحاجة في رأينا إلى تعزيز الإطار المعياري، ولا نستبعد إمكانية اتخاذ المزيد من التدابير الملزمة قانوناً في المستقبل. ولتدابير الشفافية وبناء الثقة دور أساسي في هذا الصدد. ونظراً لطابع الاستخدام المزدوج للعديد من النظم الفضائية، فإن النهج القائم على السلوك المسؤول ستكون له جدوى كبيرة. ولذلك ترحب السويد بمشروع القرار A/C.1/75/L.45 المعنون "الحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول". ونحث جميع الدول على الامتناع عن القيام بأنشطة ضارة مثل التدمير المتعمد للأجسام الفضائية، التي تولد حطاماً.

وتتطلع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بدور لا غنى عنه في منع انتشار الأسلحة النووية، وتعزيز السلامة النووية، وتيسير استخدام التكنولوجيا النووية، بما في ذلك في مجالات مثل الصحة والغذاء والماء. والسويد فخورة بعملها كرئيسة لمجلس المحافظين في العام الماضي. ونحن معجبون بالطريقة التي تمكنت بها الوكالة من مواصلة عملها خلال جائحة فيروس كورونا. ويجب علينا أيضاً أن نكفل امتلاك الوكالة لأدوات تفتيش كافية، وينبغي أن نواصل العمل من أجل إضفاء الطابع العالمي على البروتوكول الإضافي لاتفاق الضمانات الشاملة. ولا تزال البرامج النووية وبرامج القذائف التابعة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تشكل تهديداً رئيسياً. وينبغي للبلد أن يضيف الطابع الرسمي على التزاماته نحو نزع السلاح النووي بطريقة كاملة يمكن التحقق منها ولا رجعة فيها.

وتواصل السويد دعم خطة العمل الشاملة المشتركة، التي تسهم في السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي، وقد انضمنا مؤخراً إلى الصك المتعلق بدعم التبادلات التجارية. وفشل إيران في الامتثال للقيود النووية بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة أمر مقلق جداً. ونأسف بشدة لانسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل الشاملة المشتركة وإعادة فرضها للجزاءات من جانب واحد. وقد أنهى البيان المشترك الصادر في ٢٦ آب/أغسطس شهراً من عدم التعاون

رسمياً كوثيقة عمل إلى مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار. وقد أجرينا اتصالات مع الدول الحائزة للأسلحة النووية وغير الحائزة لها، داعين إياها إلى تأييد مقترحاتنا، ويسعدنا أن نرى أن عدة بلدان قد اختارت بالفعل دعم قضيتنا.

ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية جزء ذو أهمية حاسمة من النظام الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار. ونحث جميع الدول المدرجة في المرفق ٢ على اتخاذ خطوات سريعة نحو التصديق عليها. وفي انتظار دخول المعاهدة حيز التنفيذ، يجب الإبقاء على جميع تدابير الوقف الاختياري للتجارب الخاصة بالتجارب النووية.

ويظل التحقق من نزع السلاح، بما يتمتع به من مزايا في بناء الثقة، إحدى قصص النجاح التي شهدتها السنوات الأخيرة. والسويد فخورة بعملها في إطار الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي، والمشاريع الجارية في إطار الشراكة الرباعية للتحقق النووي، وكذلك في فريق الخبراء الحكوميين الذي سينشأ قريباً.

ونلاحظ أن معاهدة حظر الأسلحة النووية من المرجح أن تدخل حيز التنفيذ في المستقبل القريب. وبسبب بعض أوجه القصور في النص، قررت السويد عدم التوقيع على المعاهدة أو السعي إلى التصديق عليها في شكلها الحالي. بيد أننا سنسعى إلى القيام بدور دولة طرف مراقبة في المعاهدة عند دخولها حيز التنفيذ.

وتتحمل الدول الحائزة للأسلحة النووية مسؤولية خاصة. ولم يبق أمامنا الكثير من الوقت لتمديد معاهدة ستارت الجديدة، التي تتسم بأهمية حاسمة بالنسبة للأمن العالمي. وتدعو السويد الولايات المتحدة وروسيا إلى الاتفاق سريعاً على تمديداتها، ومن ثم تجنب سيناريو يترك فيه العالم من دون أي إطار تنظيمي للترسانات النووية الاستراتيجية. ويؤمل أن تؤدي المحادثات الاستكشافية التي جرت مؤخراً بين الولايات المتحدة وروسيا بشأن نظم محتملة لتحديد الأسلحة في المستقبل إلى تمهيد الطريق لإجراء مفاوضات بشأن ترتيبات ملموسة. ونرحب بمشاركة الصين في تلك العملية، إذ نود أن نرى إدراج المزيد من أنواع منظومات الأسلحة، ولا سيما الأسلحة النووية غير الاستراتيجية.

للبرامج التي تعالج الأمن المادي والجوانب الاجتماعية والاقتصادية للعنف المسلح على السواء.

وتنشأ تحديات جديدة مع التطور السريع للتكنولوجيات. ومن المهم إيجاد حلول فعالة تمنع التنمية غير المرغوب فيها، ومجال منظومة الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل ليس استثناء. وتعتقد السويد اعتقاداً راسخاً أن القانون الدولي الإنساني لا يزال يطبق تطبيقاً كاملاً على جميع منظومات الأسلحة، وأنه يجب دائماً التمسك بالتحكم البشري في استخدام القوة. وتدعم السويد عمل فريق الخبراء الحكوميين المعني بنظم الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل. واتفاقية الأسلحة التقليدية هي المحفل الرئيسي لمواصلة المناقشات بشأن تلك المسائل. والمبادئ التوجيهية الـ ١١ خطوة جديرة بالترحيب يمكن أن تشكل الأساس لإحراز مزيد من التقدم. وينبغي أن نواصل السعي إلى التوصل إلى توافق في الآراء بشأن العناصر المركزية لنظم الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل ولا سيما العناصر المتصلة بما يشكل تحكماً بشرياً.

وسيكون هناك الكثير على المحك في عام ٢٠٢١، وهو عام حاسم بالنسبة لتعددية الأطراف ونزع السلاح النووي وعدم الانتشار. وعلى الرغم من أن العديد من الدلائل تشير إلى الاتجاه الخاطئ، لا يزال هناك وقت لنا للبدء في الوفاء بالتزاماتنا. وتعترم السويد القيام بدورها. وتدعو جميع الدول إلى المشاركة البناءة في المناقشات التي يمكن أن تؤدي إلى إحراز تقدم حقيقي في الميدان.

السيد رودريغو (سري لانكا) (تكلم بالإنكليزية): تهنئكم سري لانكا، سيدي الرئيس، على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى وتهنئ أعضاء المكتب على انتخابهم. ونؤكد لكم تعاون سري لانكا ودعمها الكاملين في توجيه أعمال اللجنة إلى خاتمة ناجحة.

وبدأى ذي بدء يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/75/PV.2).

ونشكر السيد فولكان بوزكير، رئيس الجمعية العامة، ووكيلة الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح إيزومي ناكاميتسو

الإيراني. ومن الأهمية بمكان كفالة تمكن الوكالة الدولية للطاقة الذرية من مواصلة جميع أنشطتها للتحقق في إيران بدون مزيد من التأخير، وأن إيران ستتعاون مع الوكالة من الآن فصاعداً تعاوناً كاملاً وفي الوقت المناسب.

وأي استخدام للأسلحة الكيميائية يشكل انتهاكاً للقانون الدولي. ومن الضرورات العاجلة أن نحاسب مرتكبي الهجمات الكيميائية في سورية. وانتهاكات سورية لالتزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية تبعث على القلق العميق، ويجب أن يدينها المجتمع الدولي بأشد العبارات. كما تدين السويد محاولة اغتيال السياسي الروسي أليكسي نافالني الذي سمم في روسيا بغاز أعصاب كيميائي عسكري. ولدينا ثقة كاملة في معالجة القضية ونرحب بطلبها المساعدة التقنية من الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ونتوقع من الاتحاد الروسي أن يجري فوراً تحقيقاً موثقاً وشفافاً في محاولة الاغتيال. كما ندعو السلطات الروسية إلى التعاون الكامل مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لضمان إجراء تحقيق دولي نزيه وتقديم المسؤولين إلى العدالة. ونلاحظ بقلق بالغ المحاولات التي بذلت لتشويه سمعة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، التي ترفضها السويد رفضاً قاطعاً. إننا ندعم دعماً ثابتاً منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وأمانتها الفنية.

ونؤيد بقوة اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة ونتطلع إلى نتائج أكثر إنتاجية في المؤتمر الاستعراضي المقبل للأطراف في الاتفاقية. وينبغي أن تكون الجائحة الحالية بمثابة تنكير بالتهديد البيولوجي. ويجب علينا الآن أن نتحد في مواجهة ذلك التحدي.

ومن الأهمية بمكان اتباع نهج شامل إزاء تحديات الأمن العالمي. ولا تزال التدفقات غير المشروعة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تشكل تهديداً للسلام والأمن والتنمية المستدامة. ويجب علينا أن نضمن مواصلة تنفيذ الاتفاقات المتعددة الأطراف مثل معاهدة تجارة الأسلحة والصك الدولي للبحث عن المفقودين، فضلاً عن مواصلة تقديم الدعم

وتشدد سري لانكا على أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ركن أساسي من أركان السلم والأمن الدوليين، وتظل في صميم نظام نزع السلاح النووي وعدم الانتشار الذي يضم ١٩١ دولة طرفاً. وتولي سري لانكا أولوية قصوى للامتنثال الكامل والفوري لتنفيذ معاهدة عدم الانتشار وتعزيزها الفعال، وضمان احترام أركانها الثلاثة وضرورة تحقيق توازن دقيق فيما بينها. ونعتقد اعتقاداً قوياً أن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار يعزز أحدهما الآخر. ويجب السعي إليهما معاً. بيد أن هدف عدم الانتشار النووي ينبغي ألا يقوض حق الدول غير القابل للتصرف في حيازة المواد النووية والطاقة والتكنولوجيا والحصول عليها للأغراض السلمية.

وبدون عملنا الجماعي المتضافر، سيعقد مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في العام المقبل في بيئة دولية غير مستقرة. ونود أن نشيد بجهود الرئيس لتقديم ورقة عمل مع توصيات رئيسية رغم تعذر التوصل إلى توافق في الآراء بشأن التوصيات في اللجنة التحضيرية الثالثة للمؤتمر الاستعراضي في العام الماضي. ونقدر أيضاً عمل سفير ماليزيا سيد عيديد في التوصل إلى وثيقة متوازنة تعكس آراء جميع أعضاء معاهدة عدم الانتشار، وليس فقط المجموعتين الرئيسيتين. ونرى أن التوصيات تغطي مسائل أساسية يوجد أساس مشترك بشأنها، فضلاً عن مسائل هامة ذات أولوية مثل الحد من المخاطر والشفافية والإبلاغ والجنسانية. ونأمل أن تكون التوصيات بمثابة دليل لجهودنا الجماعية لتحقيق النجاح في المؤتمر الاستعراضي العام المقبل.

وتعتقد سري لانكا اعتقاداً قوياً أن الإزالة الكاملة للأسلحة النووية هي الضمان الوحيد لنا ضد خطر الأسلحة النووية. ويقع على عاتق جميع الدول في ذلك الصدد التزام بالتفاوض بحسن نية لتحقيق هدف الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. ويجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تحرز تقدماً في إزالة مخزوناتهما. وما زال يساورنا القلق إزاء قيام الدول الآن بتحديث ترساناتها النووية بقدرات تدميرية متزايدة وتطوير أسلحة ونظم إيصال جديدة.

على ملاحظتهما القيمة أمام اللجنة في بداية الدورة (انظر A/C.1/75/PV.2). ونشاط الرئيس بوزكير الرأي بأن اللجنة تمر بإحدى أهم فتراتها في بناء واستدامة مبادئ التعاون والاتفاقات القائمة بشأن نزع السلاح وتحديد الأسلحة، فضلاً عن قلقه من أننا لا يسعنا أن نهمل ما بني بشق الأنفس على مدى السنوات الـ ٧٥ الماضية. لقد استمعنا بعناية إلى خطاب الممثلة السامية ولا يزال يساورنا القلق إزاء الاتجاهات المقلقة الجارية في مجال نزع السلاح النووي، التي اتسمت بتدهور الأوضاع في المشهد السياسي العالمي، وتزايد خطاب عدم الثقة والعداء بين الدول الحائزة للأسلحة النووية واتساع الهوة بين الدول الأعضاء بشأن كيفية العمل على تحقيق هدفنا الجماعي المتمثل في إزالة الأسلحة النووية. ولا نزال نشعر بالجزع إزاء إلغاء الاتفاقات التي تم التوصل إليها سابقاً بشأن تحديد الأسلحة ونزع السلاح والتراجع عن العديد من التفاهات المشتركة والمعايير المتفق عليها.

لقد وجهت دعوة، تحت رئاسة سري لانكا لحركة عدم الانحياز، إلى تخصيص دورة استثنائية للجمعية العامة لنزع السلاح في عام ١٩٧٨. وفي وقت انعقاد الدورة الاستثنائية الأولى، كان العالم ينفق ما يقرب من ٤٠٠ بليون دولار سنوياً على الأسلحة. وبعد مرور نحو أربعة عقود، ازداد الإنفاق العسكري العالمي باطراد. ونشعر بالجزع لأن مجموع الإنفاق العسكري تجاوز الآن ١,٩ تريليون دولار، وهو أعلى مستوى له منذ نهاية الحرب الباردة. وتشارك سري لانكا الآخرين الدعوة إلى توجيه بعض هذه الأموال إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية من أجل خير البشرية.

وقد أظهرت جائحة مرض فيروس كورونا العالمية مدى هشاشة العالم أمام والأمراض والعوامل المسببة لها، وهي تذكير حاد بأن ثمة حاجة ملحة إلى تحسين الأمن الصحي العالمي. وفي الوقت الذي يكافح فيه كل بلد في جميع أنحاء العالم للسيطرة على انتشار الجائحة والتخفيف من آثارها الاجتماعية والاقتصادية، من المحزن أن ندرك أن الأموال تنفق على الترسانات العسكرية أكثر مما تنفق على صحة الإنسان.

على النحو الذي أوصى به الأمين العام في تقريره عن التطورات الراهنة في العلم والتكنولوجيا وتأثيرها المحتمل على الجهود الدولية في مجالي الأمن ونزع السلاح لعام ٢٠٢٠.

ونشيد بعمل مراكز الأمم المتحدة الإقليمية الثلاثة للسلام ونزع السلاح، التي تؤدي دورا هاما في مساعدة الدول الأعضاء من خلال بناء القدرات والتدريب. وقد شاركت سري لانكا هذا العام مع تسع دول أخرى من المنطقة في تقييم أساسي للتقني في مجال نزع السلاح مع المركز الإقليمي في آسيا الذي يتخذ من كاتماندو مقرا له. ونقدر أيضا المساعدة التي قدمها المركز في العام الماضي لإجراء تقييم للتدابير الوطنية الرامية إلى كبح التدفقات غير المشروعة للأسلحة الصغيرة في المنطقة.

وبعد أن بدأت سري لانكا مناقشات على مستوى الدول بشأن منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل أثناء رئاستها للاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة في عام ٢٠١٥، وهي مناقشات مهدت الطريق لفريق الخبراء الحكوميين المعني بمنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل في عام ٢٠١٦، فإنها تؤيد المناقشات الجارية في إطار فريق الخبراء الحكوميين وتشجع على مواصلة تلك العملية. ومن الضروري في رأينا مراعاة المكانة المركزية للسيطرة البشرية على منظومات الأسلحة. إن كفاءة الوضع القانوني بدقة بشأن المعايير المنطبقة فيما يتعلق بالقيود المانعة والمتساهلة، من خلال اعتماد صك جديد ملزم قانونا، هي السبيل الوحيد للمضي قدما مع اعتماد قيود قانونية واضحة على منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل، واستكمال المعايير القائمة للقانون الدولي الإنساني في نفس الوقت. وتشجع سري لانكا الدول الأطراف في الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة على تعميق المناقشات ضمن فريق الخبراء الحكوميين وتسريعها من أجل التصدي بصورة عاجلة للمسائل المتعلقة بالتطوير والنشر المحتملين لتلك الأسلحة، وكفالة ألا تتخلف جهودنا بشأن هذه المسألة البالغة الأهمية عن الواقع الميداني السريع التغير.

ومن بين جميع الأسلحة التي تراكمت لدى الدول على مر السنين، قلما وجدت من بينها أسلحة أكثر صمودا أو عشوائية من

وتسعى سري لانكا إلى بالنهوض باحترام أهداف اتفاقية الأسلحة البيولوجية واتفاقية الأسلحة الكيميائية وتعزيزه، وهي تواصل الدعوة إلى تنفيذها بفعالية وعلى نحو غير تمييزي. ويصادف هذا العام الذكرى السنوية الخامسة والأربعين لدخول اتفاقية الأسلحة البيولوجية حيز النفاذ والتي تظل، بدعم ١٨٣ دولة طرفا، ذات صلة وألوية بالنسبة للدول. وقد وقعت سري لانكا اتفاقية الأسلحة الكيميائية في عام ١٩٩٣، ولا تزال ملتزمة بالوفاء بالتزاماتها الوطنية بموجب الاتفاقية. وقد أعيد توجيه السلطة الوطنية ذات الصلة في سري لانكا، مع زيادة التركيز على الجوانب الأمنية وجوانب نزع السلاح.

وتدعو سري لانكا إلى اتخاذ خطوات عملية لإنشاء مناطق خالية من أسلحة الدمار الشامل والاستفادة من المناطق الخالية من الأسلحة النووية الموجودة بالفعل، ولا سيما حيث لا توجد هذه المناطق.

وتدرك سري لانكا إدراكا تاما، بوصفها بلدا شهد نزاعا إرهابيا انفصاليا دام ٣٠ سنة، الخراب والدمار اللذين تسببهما الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار غير المشروع بالأسلحة. وسري لانكا من الدول الموقعة على برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وأنشأت لجنة وطنية لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة غير المشروعة للتصدي لانتشار هذه الأسلحة في البلاد. كما يجب اتخاذ خطوات أكبر لمعالجة جميع الجوانب المتصلة بمشكلة الأسلحة الصغيرة غير المشروعة، بما في ذلك جمع الأسلحة وتدميرها والأطر القانونية والسياسية الملزمة والترتيبات المؤسسية والإدارة السليمة للمخزونات والتتقيف والتوعية. ونشدد على أن أي تدابير تتعلق بمراقبة الأسلحة التقليدية، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، يجب أن تقوم على ضمان أن يكون البشر في صميم كل هذه الجهود. وتتطلع سري لانكا في ذلك الصدد إلى تحقيق نتيجة إيجابية في العام المقبل، حيث تستعرض الدول الأعضاء برنامج العمل في الاجتماع السابع للدول الذي يعقد كل سنتين، وتأمل أن يتيح ذلك فرصة لدراسة جوانب مثل تحديد الأهداف الوطنية والتطورات التكنولوجية الأخيرة،

الكورية، وإنهاء معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى مؤخرا، في جملة أمور، تسهم بصورة يومية في إطفاء بصيص الأمل الذي كنا نراه في السابق في ميدان نزع السلاح.

ولذلك فإن التغلب على تلك الاتجاهات السلبية أمر حتمي يتعين علينا التصدي له على وجه السرعة، ولتحقيق تلك الغاية، لا توجد بدائل عن التعاون المتعدد الأطراف القوي والمخلص والمثمر بشأن جميع مسائل تحديد الأسلحة ونزع السلاح. ولهذا السبب تؤيد السنغال التوصيات التي قدمها بشأن هذا الموضوع ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز وممثل الكاميرون باسم مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/C.1/75/PV.2)، وتود أيضا أن تدلي ببعض الملاحظات بشأن نزع السلاح النووي وتحديد الأسلحة التقليدية.

ففيما يتعلق بنزع السلاح النووي، يؤكد وفد بلدي من جديد التزامه، ليس فقط بالحفاظ على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بل أيضا بكفالة دخول معاهدة حظر الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ. ولكن، لكي نجعل تلك المعاهدات مطابقة لمقتضيات الأحوال وفعالة، يتعين على الدول النووية، أولا وقبل كل شيء، أن تتفق على برنامج أكثر واقعية وطموحا لتخفيض ترساناتها، وأن تتفق في الوقت نفسه على ضمانات أمنية سلبية للبلدان غير الحائزة للأسلحة النووية. وينبغي أيضا أن يوضع في الحسبان أن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار هدفان مترابطان ومتساويان في الأهمية. ولا يمكن أن يتحقق نزع السلاح الكامل والنهائي الذي ننشده إذا استمرت الدول النووية في تحديث ترساناتها وتحايلت البلدان الأخرى على الصكوك القائمة من أجل اقتناء الأسلحة النووية.

وتتطلع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذا الصدد بدور رائد في اعتماد تدابير فعالة لوقف الانتشار الرأسي والأفقي للأسلحة النووية، وينبغي تعزيز سلطتها وقدرتها على اتخاذ الإجراءات. وينبغي لنا أيضا أن نشجع إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية، ولذا تجدد السنغال التزامها بمعاهدة بليندابا، التي تعزز مركز أفريقيا كم منطقة خالية من الأسلحة النووية، وتحت جميع الدول على تأييد مشروع إنشاء

الألغام الأرضية، التي لها آثار صحية واجتماعية - اقتصادية مدمرة على الأفراد والمجتمعات بأسرها. وقد قدر بأن نصف مليون لغم أرضي دفنت في منطقة النزاع في سري لانكا. واعتبرت حكومتنا إزالة الألغام أولوية قصوى في جهودها لتحقيق التنمية والمصالحة في مرحلة ما بعد النزاع، حيث تعاونت تعاوننا وثيقا مع عدد من المنظمات غير الحكومية والمنظمات المحلية المعنية بإزالة الألغام. ونحن على استعداد لتقاسم ما لدينا من خبرات وممارسات فضلى لمساعدة البلدان في مهام إزالة الألغام. وقد أزلت سري لانكا الألغام حتى الآن عن مساحة قدرها ١٤٠ كيلومترا مربعا، وبقيت مساحة قدرها ١٥ كيلومترا مربعا. وفي حين كانت سري لانكا قد حددت هدف التخلص من الألغام بحلول عام ٢٠٢٠ من خلال استراتيجية وطنية معجلة، فإن عقبات عملية مختلفة، منها عدم كفاية التمويل، أخرت تحقيق ذلك الهدف. وما زلنا ملتزمين بمسار يجعل سري لانكا خالية من الألغام الأرضية، مع التركيز على إزالة الألغام، وإعادة توطين المتضررين، والحد من المخاطر، ومساعدة الضحايا. وتقدر سري لانكا المساعدة المستمرة التي يقدمها شركاؤها في التنمية من أجل تحقيق تلك الأهداف في أقرب وقت ممكن.

وتود سري لانكا أن تؤكد أن الفضاء الخارجي جزء من التراث المشترك للبشرية. فهو من المشاعات العالمية التي نشترك فيها، ويجب علينا حمايته باعتباره آخر حدود يرتادها الجنس البشري. وينبغي أن تتوفر فرص متكافئة لاستكشافه واستخدامه في الأغراض السلمية. وهناك حاجة ملحة لكفالة بقاء الفضاء الخارجي خاليا من النزاعات، ومن الحيوي أن نمنع حدث أي سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

السيد غيي (السنغال) (تكلم بالفرنسية): يود وفد بلدي أن يهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم، ويؤكد لكم دعمه الكامل لكفالة حسن سير عمل اللجنة الأولى. وللأسف، لا يزال ذلك العمل يجري في سياق يظل فيه انتشار الأسلحة وتطورها يشكلان تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين. ومما يجعل هذه الحالة أكثر إثارة للقلق كون المستقبل الغامض لخطة العمل الشاملة المشتركة المتعلقة بالمسألة النووية الإيرانية، والمأزق الذي وصلت إليه المحادثات بشأن المسألة النووية

وندعو إلى إنشاء فئة ثامنة مكرسة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ضمن السجل.

وفيما يتعلق بمسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فقد فتحت الوثيقة الختامية للمؤتمر الثالث لاستعراض برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه (A/CONF.192/2018/RC/3) آفاقاً طموحة، ليس فقط من حيث مكافحة تحويل وجهة هذه الأسلحة وتصنيعها وإعادة تفعيلها وتحويلها بصورة غير مشروعة، بل وكذلك من حيث أخذ الذخائر والتطورات التكنولوجية في صناعة الأسلحة بعين الاعتبار. ولذلك يتعين علينا أن نسعى جاهدين إلى إنجاح الاجتماع المقبل من الاجتماعات التي تعقدها الدول كل سنتين، وهو اجتماع أجل إلى عام ٢٠٢١ بسبب جائحة مرض فيروس كورونا، ولكنه سيكون حاسماً في متابعة تلك الأولويات بصورة ملائمة.

وعلاوة على ذلك، يجب أن يتم إرساء تدابير منع وتخفيف الآثار الإنسانية للألغام المضادة للأفراد والذخائر العنقودية، عن طريق حظر تصنيعها وتكديسها واستخدامها، بوصفها مبادئ منبثقة عن روح اتفاقيتي أوتاوا وأوسلو. وترحب السنغال بالمساهمة القيمة للمنظمات غير الحكومية في ذلك الصدد وتشجعها. وفي إطار المساعدة التقنية والمالية المقدمة إلى البلدان المعنية لمساعدتها على تنفيذ برامجها لإزالة الألغام، نعتقد أنه سيكون من الحكمة أيضاً إيلاء اهتمام خاص لكفالة إعادة تأهيل الضحايا اجتماعياً واقتصادياً.

ولا ينبغي لي أن أختتم بياني من دون أن أعرب مرة أخرى عن قلق وفد بلدي البالغ إزاء المأزق الدائم الذي يؤثر على عمل هيئات نزع السلاح. ولإيراد مثالين فقط، لم يتمكن مؤتمر نزع السلاح من اعتماد برنامج عمل لأكثر من ٢٠ عاماً، كما أن عمل هيئة نزع السلاح مشلول منذ عام ٢٠١٩. وينبغي أن يحثنا هذا التقاعس على حشد المزيد من الوعي الجماعي والإرادة السياسية والجهود الملموسة للتغلب على خلافاتنا وكفالة أن تسود روح التوافق في الآراء في هذه المحافل

منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. إن الحاجة الملحة إلى التوصل إلى نتيجة ناجحة بشأن تلك المسائل تملينا أن ننبد خلافاتنا التقليدية ومداولتنا غير المنتجة، خاصة إذ لم يبق سوى أقل من عام واحد على موعد اجتماع عالمي يتسم بأهمية كبيرة لمستقبل جدول الأعمال الدولي لنزع السلاح، وهو مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة.

وريثما يتحقق تقدم كبير في تلك المجالات، ندعو الدول إلى ممارسة المزيد من الدبلوماسية وإظهار درجة أعلى من الشعور بالمسؤولية، من أجل الحفاظ على المكاسب المحققة في إطار خطة العمل الشاملة المشتركة المتعلقة ببرنامج إيران النووي، والاتفاقات المبرمة بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي بشأن الحد من الأسلحة الهجومية الاستراتيجية في أوروبا، وإعلاني بانمونجوم وسنغافورة بشأن نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية.

وفيما يتعلق بالأسلحة التقليدية، لا يزال تداولها غير المشروع يوجب النزاعات المسلحة والعنف الحضري في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في بلدان العالم الثالث. وتقتضي هذه الآفة أن تعمل جميع الدول الأعضاء على تعزيز الصكوك الدولية المنظمة للأسلحة التقليدية. ولهذا السبب وقعت السنغال معاهدة تجارة الأسلحة في ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٣، وشرعت في التصديق عليها في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، ونظمت حلقة عمل لإقرار مشروع قانون بشأن هذه المسألة يومي ١٠ و ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩. وبمجرد سن مشروع القانون، سيتم وضع قائمة مرجعية وطنية وتحديث الهياكل ذات الصلة وتدريب الأشخاص المسؤولين عن تنفيذه. وتشجع السنغال جميع البلدان التي لم توقع بعد على معاهدة تجارة الأسلحة ولم تصدق عليها على القيام بذلك. وكذلك ندعو الدول إلى كفالة تقديم تقاريرها الوطنية الكاملة والمنظمة والمناسبة التوقيت عن عمليات نقل الأسلحة الدولية بموجب المعاهدة والصك الدولي للتعقب وسجل الأسلحة التقليدية.

خامسا، بدلا من التباكي على الوضع الإنساني في اليمن والكذب علنا في المحافل الدولية، على إيران أن توقف إرسال الأسلحة التي تقتل بها اليمنيين. فايران لم ترسل حتى قارورة ماء واحدة لليمن خلال أعوام النزاع في اليمن.

السيد أسوكا (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أخذ الكلمة لممارسة حق الهند في الرد على إساءة استخدام باكستان الصارخة لهذا المحفل اليوم. فقد اعتادت باكستان على إساءة استغلال حرمة كل محفل من مننديات الأمم المتحدة بنشر الأكاذيب. ولا نتوقع أقل من ذلك من أمة - لا سيما في اللجنة الأولى - تشجع العنف الطائفي ضد المسلمين والأقليات وتخفي شعورا عميقا بانعدام الأمن والكراهية المدبرة للهند ومؤهلتن العلمانية. ومع ذلك، وعلى الرغم من الجهود اليائسة التي تبذلها باكستان، فإن خداعها لا ينطلي على العالم. وقد حان الوقت لمحاسبة باكستان وعدم السماح لها بإساءة استخدام منابر الأمم المتحدة لنشر المعلومات المضللة والكراهية والتحريض على العنف.

فقد حاولت باكستان مرة أخرى، وفشلت في تقديم افتراءات لا أساس لها عن بلدي. وتمتثل الهند امتثالا صارما، بوصفها دولة مسؤولة، لالتزاماتها بموجب المعاهدات الدولية، ولا تحتاج إلى مشورة من بلد له سجل حافل في الصادرات غير المشروعة من المواد والتكنولوجيا النووية. ولا تقتصر شواغل الهند الأمنية على منطقة ما، ولذلك فإن الهند ظلت دائما تتناول هذه المسائل في سياق عالمي. كما قدمت باكستان عددا من الادعاءات السخيفة وغير المثبتة ضد الهند، بما في ذلك فيما يتعلق بجامو وكشمير. وهذه لا تستحق الرد، لأنها تتعلق بمسائل هندية داخلية.

وباكستان، بوصفها مركزا للإرهاب، هي أكبر قوة مزعزة للاستقرار في العالم. وقد رفضت دعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي من خلال رعايتها للإرهاب عبر الحدود. وخرقت المبادئ التي تدافع عنها الأمم المتحدة. فبينما تكلم الممثل الدائم لباكستان عن السلام والأمن هنا، كان رئيس وزرائه يمجّد أسامة بن لادن بوصفه شهيدا. وقد أصبحت باكستان مثالا لللازدواجية.

الدولية المهمة التي نأمل أن نحقق فيها المثل الأعلى لعالم خال من آفة الأسلحة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): سادعو الآن الوفود التي طلبت التكلم ممارسة لحق الرد. وأود أن أذكر جميع الوفود بأنه وفقا للقرار الذي اتخذ في الجلسة التنظيمية، ينبغي أن تقتصر المداخلة الأولى في حق الرد على خمس دقائق والثانية على ثلاث دقائق.

السيد الذبحاني (اليمن): طلبت حق الرد للرد على ما جاء على لسان ممثل إيران. وفي هذا الإطار، أود توضيح ما يلي:

أولا، الأسباب الرئيسية للحرب في اليمن هي انقلاب الميليشيات الحوثية المدعومة من إيران في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ على السلطة الشرعية وعلى التوافق الوطني ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل.

ثانيا، التدخل من قبل تحالف دعم الشرعية في اليمن بقيادة المملكة العربية السعودية جاء بناء على طلب رسمي من فخامة رئيس الجمهورية، الرئيس الشرعي لليمن، بهدف المساعدة على إنهاء الانقلاب واستعادة مؤسسات الدولة الشرعية.

ثالثا، سياسة الكيل بمكيالين التي تتبعها إيران أصبحت مكشوفة ولا تتطلي على أحد. فايران التي تتدخل في إحدى دول المنطقة بحجة دعم الحكومة الشرعية هناك ضد الإرهابيين، تقوم في نفس الوقت بتمويل جماعة انقلابية إرهابية في اليمن انقلبت على الشرعية الدستورية في بلد يقوم نظام حكمه على التعددية الديمقراطية والحزبية منذ عام ١٩٩٠.

رابعا، الدموع التي يسكبها ممثلو إيران على معاناة الشعب اليمني، هي دموع تماسيح. فأيدي قادة إيران ملطخة بدماء اليمنيين بسبب دعمهم للميليشيات الحوثية بالصواريخ والألغام والأسلحة التي تقتل شعبنا، والتي سببت المعاناة الإنسانية. وهذه حقائق موثقة في تقارير فريق لجنة الجزاءات المعنية باليمن التابع لمجلس الأمن، وكذا التصريحات الإعلامية للقيادات العسكرية الإيرانية.

وعلى عكس ما أكده الممثل، فإن لهذه المسائل صلة وثيقة بعمل اللجنة، لأنها تنطوي على آثار خطيرة على السلم والأمن الإقليميين والدوليين. والادعاء الزائف بأن سطوة الهند الأمنية لا تقتصر على أي موقع جغرافي أو منطقة جغرافية، يكذبه كون أكثر من ٧٠ في المائة من قدراتها العسكرية منشورة ضد بلدي. وعلاوة على ذلك فإن القيادة السياسية والعسكرية العليا في الهند لجأت علنا إلى الخطاب غير المسؤول ضد باكستان، الأمر الذي يعكس عقلية الهيمنة الخطيرة. فعلى سبيل المثال لا الحصر، قال رئيس الوزراء مودي في نيسان/أبريل ٢٠١٩، في تجمع عام في راجستان، إن الأسلحة النووية الهندية ليست للاحتفال بديوالي، في حين تباهى بأن لدى الهند القدرة على شن هجمات نووية من البر والجو والبحر. إن هذه البيانات المتهورة والخطاب غير المسؤول تؤثر تأثيرا مباشرا على مسائل السلم والأمن الإقليميين والعالميين وكذلك على المناقشات بشأن الأسلحة النووية التي تلوح بها القيادة الهندية وتهدد باستخدامها.

وعلاوة على ذلك، لم يتطرق بيان الوفد الهندي إلى الحقائق التي قدمها وفد بلدي فيما يتعلق بتكديس الأسلحة المزعزع للاستقرار وسياساتها العسكرية العدوانية. ومن واجب المجتمع الدولي والأجهزة الحيوية لآلية نزع السلاح أن تحيط علما بتلك البيانات الطائشة والسياسات والمذاهب الخطيرة التي تهدد السلم والأمن الإقليميين والدوليين.

وكذلك أود أن أذكر الوفد الهندي بأن جامو وكشمير ليست جزءا لا يتجزأ من الهند ولا شأنا داخليا للهند. فهي، كما تشهد على ذلك عدة قرارات لمجلس الأمن، إقليم متنازع عليه معترف به دوليا يحدد وضعه النهائي استفتاء عام تقره الأمم المتحدة بما يتماشى مع رؤية وتطلعات شعب جامو وكشمير. وينشر الهند لأكثر من ٩٠٠ ألف جندي هناك، فرضت أكثر الاحتلالات كثافة في التاريخ.

أما فيما يتعلق بادعاء الهند الباطل بشأن دعمها لمعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، فبعد أن جمعت أطنانا من المواد الانشطارية غير الخاضعة للحراسة باعتبارها ما يسمى بالاحتياطي الاستراتيجي، بمساعدة وتحريض مباشرين بالإعفاءات التمييزية من مجموعة موردي

وعلى النقيض من النهج البناء الذي تتبعه الهند في مسائل نزع السلاح، نعلم جميعا من الذي عرقل المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في عدة مناسبات، بما في ذلك في عام ٢٠٠٩، عندما اعتمد مؤتمر نزع السلاح برنامج عمل بتوافق الآراء. وبعد أن انضمت باكستان عن طيب خاطر إلى توافق الآراء بشأن برنامج العمل، سرعان ما سخرت تماما من العالم من خلال التحول الكامل وعرقلة أي عمل في مؤتمر نزع السلاح. وما زلنا نعانى جميعا بسبب سلوك باكستان غير المسؤول.

ولدى اللجنة الأولى جدول أعمال واسع النطاق يتناول المسائل العالمية المتصلة بنزع السلاح والأمن الدولي. وهو ليس محفلا لمعالجة المسائل الثنائية أو الإقليمية. وكما أوضحت الهند في عدة مناسبات، ليست مداولات اللجنة الأولى المكان المناسب لطرح مسائل الأمن الإقليمي. ولذلك ينبغي ألا تصرف مخططات باكستان الشائنة والشريرة انتباه اللجنة، وينبغي لها أن ترفض جهودها الرامية إلى تسييس عمل اللجنة وعرقلة ولايتها. وبما أنني قلت ما أريد أن أقوله، السيد الرئيس، فلن آخذ الكلمة مرة أخرى أو أقضي المزيد من الوقت في هذه المسألة، احتراما لعمل اللجنة الأولى تحت قيادتك وإرشاداتكم القديرة.

السيد خان (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): إنني آخذ الكلمة للرد على التعليقات التي استمعنا إليها من ممثل الهند.

قد تكون الملاحظات التي أبداها وفد بلدي في وقت سابق غير مريحة للهند، ولكنها تظل حقائق لا يمكن دحضها. إن الأيديولوجية المتطرفة المنتشرة في الهند اليوم، إلى جانب مذاهبها الهجومية وذرائعها المهيمنة، وسعيها إلى الهيمنة العسكرية التقليدية والاستراتيجية وتاريخها العدواني ضد جيرانها ورفضها الدخول في حوار بشأن تسوية المنازعات أو بناء الثقة تشكل خطرا واضحا يُنذر بالسوء، ليس على باكستان فحسب، بل على السلم والأمن الإقليميين والدوليين. إن الأعمال غير القانونية التي قامت بها الهند في جامو وكشمير المحتلة، انتهاكا لقرارات مجلس الأمن، إلى جانب خطابها العدائي، زادت من تفاقم الحالة الأمنية الإشكالية في المنطقة.

القصف أو ممارسة الضغط الاقتصادي، مما أدى إلى أشد أزمة إنسانية في التاريخ.

وأود كذلك أن أتناول مسألة أخرى، وهي برنامج إيران للقذائف التسيارية، الذي أثارت بضعة بلدان، بما فيها ألمانيا، شواغل بشأنه خلال مداولاتنا. وقد جادلت كذلك بأن منصات إطلاق القذائف التسيارية الإيرانية لا تتفق مع قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥). والواقع أن موقفنا الدفاعي هو نتيجة لحساب جيوسراتيجي رصين ومعتقدات أخلاقية ودينية ويستند إلى خبرة تاريخية هامة. فخلال عدوان صدام حسين على إيران، أمطر مدنا بالصواريخ. وكان بعضها يحمل مكونات كيميائية وفرتها بعض البلدان الغربية، بما في ذلك الولايات المتحدة وألمانيا. وبالإضافة إلى آلاف الإيرانيين الأبرياء الذين لقوا حتفهم، لا يزال ١٠٠ ٠٠٠ ضحية يعانون نتيجة لتلك الهجمات. فيجب محاسبة ألمانيا على دورها في المساعدة على تزويد صدام بالأسلحة الكيميائية وارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

ومع ذلك منعت إيران بنشاط من شراء حتى أبسط وسائل الدفاع عن النفس لردع المعتدي على الأقل. ولا يزال فرض جميع الدول الغربية لهذه القيود على إيران مستمرا. وبالإضافة إلى عدوان صدام، الذي تدعمه الولايات المتحدة وحلفاؤها الإقليميون فعليا، تعرضت إيران لتدخلات عسكرية أمريكية في عدد من المناسبات على مدى السنوات الأربعين الماضية. وكذلك واجهنا خلال تلك العقود تهديدات مستمرة من الولايات المتحدة، ولا سيما تلك القائمة على شعارها الذي عفا عليه الزمن بأن جميع الخيارات مطروحة على الطاولة. وينبغي لنا أن نتذكر أن بعض بلدان المنطقة ظلت تدعو الولايات المتحدة إلى مهاجمة إيران منذ سنوات عديدة. ثم هناك عقود من التهديدات الإسرائيلية ضد إيران، كان آخرها تهديدنا بالإبادة النووية. وذلك بالتأكيد تمنيات.

ولذلك فقد تعلمنا دروسنا بالاضطرار إلى التعامل مع القيود المستمرة على الحصول على الأسلحة الدفاعية الأساسية، من ناحية، وبالدفاع عن أمتنا ضد التهديدات الأجنبية المستمرة، من ناحية أخرى. وتعلمنا أنه لا يمكن لأي إدارة إيرانية أن تترك شعبها أعزلا في منطقة متقلبة مثل الخليج الفارسي. فمسؤوليتنا الرئيسية هي حماية مواطنينا.

المواد النووية والبلدان الموردة، فإن موقف الهند المعلن المؤيد لبدء المفاوضات بشأن هذه المعاهدة ليس سوى استعراض. ويسترشد موقف باكستان من معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية بمصالحها الأمنية الوطنية. وينبغي لهذه المعاهدة أن توفر أمنا غير منقوص لجميع الدول، كما أقرت بذلك الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، وينبغي أن تسهم في تحقيق أهداف نزع السلاح النووي وعدم الانتشار من جميع جوانبه. وباكستان منفتحة وبناءة في مشاركتها في إيجاد حل يعالج شواغل جميع البلدان المتضررة. وفي ذلك الصدد، قدمت باكستان مقترحات وأفكارا كثيرة، ثانيا وفي مؤتمر نزع السلاح، رفضتها الهند مرارا. وتؤكد باكستان مجددا استعدادها للتفاوض بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية يشمل نطاقها صراحة المخزونات الموجودة.

وأخيرا، فيما يتعلق بمسألة الإرهاب عبر الحدود، فإن اتهامات الهند الباطلة التي تخدم مصالحها الذاتية هي الآن حيلة مألوفة لتحويل انتباه العالم وتبرير أعمالها غير القانونية وسياساتها المزعزعة للاستقرار. والحقيقة هي أن الهند هي التي تستخدم الإرهاب كأداة لسياساتها القسرية ضد كل واحد من جيرانها وسكانها المسلمين، ولا سيما في جامو وكشمير.

ولا يحتاج المجتمع الدولي إلى محاضرات من ممثلي دولة تسعى قيادتها إلى تحقيق مكاسب محلية بتعريض السلام والأمن في منطقتنا للخطر وتتبع بصورة منهجية برنامجا متطرفا فاشيا يضر بالاستقرار الإقليمي وتتخبط بوحشية في قمع النضال المشروع لشعب كشمير من أجل حقه في تقرير المصير منذ أكثر من ٧٠ عاما.

السيد بالوجي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): لن

أنتعمق في السخافات التي أعرب عنها ممثل اليمن بشأن إيران، التي نرفضها باعتبارها لا تستحق النظر الجاد. وأود ببساطة أن أذكر بأنه لا يوجد ما يبرر هذا الانتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وعلاوة على ذلك، من المؤسف جدا أن يعترف اليمن بأنه دعا بلدا آخر للتدخل عسكريا في أراضيه ولكنه لم يطلب منه وقف

للإرهاب وسياسات الفوضى والتدمير والتدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية وتطوير أسلحة الدمار الشامل. على إيران أن تتصرف كدولة طبيعية وليس كدولة راعية للإرهاب.)

السيد الذبحاني (اليمن): طلبت مجدداً حق الرد، السيد الرئيس، للرد على ممثل إيران. فهو، للأسف، يعلم أنه يكذب. والجميع هنا يعرف أنه يكذب. وهو يعلم أن الجميع يعلم أنه يكذب. والممثل العربي يقول "إذا لم تستح فاصنع ما تشاء".

على إيران أن تكف يدها عن التدخل في الشؤون الداخلية لليمن، وأن تكون عامل استقرار وسلام في المنطقة بدلاً من الدور التخريبي الذي تنتهجه وأن تسخر مواردها لرفاهية وتنمية الشعب الإيراني.

السيد بالوجي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): نرفض الادعاءات التي قدمتها المملكة العربية السعودية واليمن بشأن بلدنا ونود أن نذكرهما بأن الأمم المتحدة هي التي اعترفت بأن الحالة في اليمن هي أسوأ أزمة إنسانية مستمرة في العالم - أي ليس إيران بل المجتمع الدولي.

أما فيما يتعلق بالسخافات التي أعرب عنها ممثل المملكة العربية السعودية فيما يتعلق بإيران، فينبغي لي أن أسلط الضوء على حقيقة أن المملكة العربية السعودية تحاول يائسة، في سلسلة من الافتراءات والمعلومات المضللة، صرف الانتباه عن سجلها الطويل المظلم في إيواء وتمويل وتحريض وتسليح أخطر الشبكات الإرهابية ونشر خطاب الكراهية والأيديولوجية المتطرفة وزرع بذور الانقسام الطائفي واتباع سياسات وممارسات مزعومة للاستقرار وتعطيلية وتخريبية في المنطقة، فضلاً عن الجرائم التي ترتكبها في اليمن منذ أكثر من ست سنوات، في انتهاك صارخ للمبادئ الأساسية للأخلاق والإنسانية وقواعد القانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي الإنساني. وقد ظلت المملكة العربية السعودية مصدراً لعدم الاستقرار في المنطقة لعقود. ومن الحقائق الراسخة أن المملكة العربية السعودية كانت الداعم المالي الرئيسي للذكتاتور العراقي صدام حسين خلال عدوانه على جمهورية إيران الإسلامية الذي دام ثماني سنوات والذي ارتكب فيه العديد من

ولذلك طورنا نظامنا الدفاعي المضاد للقذائف، وهو برنامج مشروع وقانوني وحققنا الأصيل بموجب المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة. ومن الجدير بالذكر أن نفقاتنا الدفاعية بأكملها هي جزء صغير من إنفاق عملاء الولايات المتحدة في جوارنا، الذين يتسابقون لشراء ما قيمته مئات المليارات من الدولارات من أكثر الأسلحة تطوراً، بما في ذلك القذائف البعيدة المدى.

وفيما يتعلق بدور القذائف في موقف إيران الدفاعي، فإن برنامجها للقذائف هو قدرة دفاعية تقليدية. وقذائفها لأغراض دفاعية فقط وهي رادع فعال ضد التهديدات الأجنبية. وقرار إيران الواعي بالتركيز على الدقة بدلاً من المدى قد أتاح لها القدرة على الرد بدقة متناهية. ولا يلزم أن تكون الأسلحة النووية دقيقة، ولكن يلزم ذلك فيما يتعلق بالأسلحة التقليدية. واستخدام إيران الوحيد للقذائف منذ بداية الحرب التي دامت ثماني سنوات التي فرضت علينا كان محدوداً وعملاً عسكرياً مدروساً في دفاع مشروع عن النفس. ولذلك فإن الجهود الرامية إلى تصوير القذائف التيسارية الإيرانية المشروعة على أنها تهديد إقليمي هي جهود خادعة وعدائية.

وأخيراً، فيما يتعلق بالحجج بشأن العلاقة بين قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥) وإطلاق إيران للقذائف التيسارية، فإن القرار يدعو إيران فقط إلى عدم الانخراط في أي نشاط يتعلق بالقذائف التيسارية القادرة على إيصال أسلحة نووية. وقد ذكرت إيران مراراً وتكراراً أن أياً من قذائفها التيسارية لم يصمم ليكون لديه مثل هذه القدرة. فنحن نحترم القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) والتزاماتنا الدولية.

السيد النهدي (المملكة العربية السعودية): أود أن أمارس حق الرد، السيد الرئيس، على ما بدر من ممثل إيران.

إن إيران، بهذه التصريحات، تمارس الهروب إلى الأمام. وعلي أن أعيد مجدداً أن على إيران أن تحذو حذو المملكة في شفافيتها. وندعوها إلى التعاون الفوري والكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفيما يخص منطقة الشرق الأوسط، بما فيها الخليج العربي، إن أرادت إيران إقامة علاقات طبيعية مع الدول فعليها أن توقف دعمها

القائمة العالمية لقتلة الأطفال، على الرغم من أنها أسقطت فيما بعد من تلك القائمة لأسباب من الواضح أنها غير مهنية.

السيد النهدي (المملكة العربية السعودية): لن أعيد ما سبق وذكرته. ولكن سأكتفي بالقول أن لو أنفقت إيران عشر ما تنفقه على فرقها الإرهابية لتحقيق التنمية في بلدها لتمكن شعبها من الازدهار.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): استمعنا إلى آخر متكلم ممارسة لحق الرد.

وقبل أن نرفع الجلسة، أود أن أذكر جميع الوفود بأن الموعد النهائي لتقديم مشاريع القرارات والمقررات في إطار جميع بنود جدول الأعمال هو الساعة ١٦/٠٠ من يوم غد الخميس، ١٥ تشرين الأول/أكتوبر. وستعقد الجلسة السابعة للجنة الأولى صباح الغد في الساعة ١٠/٠٠. وأناشد جميع الوفود أن تتوخى الالتزام بالمواعيد حتى نتتمكن من مواصلة عملنا في الوقت المحدد.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٥.

الجرائم، بما في ذلك استخدام الأسلحة الكيميائية ضد المواطنين والمدن الإيرانية والعراقية.

وفيما يتعلق بدور المملكة العربية السعودية في دعم الجماعات الإرهابية، أصبح من الواضح تماما الآن أن الأيديولوجية الوهابية في ذلك البلد هي المصدر الرئيسي لإلهام أخطر الجماعات الإرهابية في العالم، مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وتنظيم القاعدة، وإنها عملت مصدرا رئيسيا ممولا لهذه الجماعات من خلال دولاراتها النفطية. ومن الأمثلة الواضحة الأخرى على سياسات المملكة العربية السعودية المدمرة في المنطقة حملتها العدوانية للموت والدمار التي استمرت قرابة ست سنوات في اليمن، حيث قتل آلاف المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال، واستهدفت المنازل والمساجد والمستشفيات والمدارس والأسواق والبعثات الدبلوماسية وحتى حفلات الزفاف والجنائزات. وكانت جرائمها وحشية وفظيعة لدرجة أن الأمم المتحدة وضعت المملكة العربية السعودية في وقت من الأوقات على رأس